جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

الموضوع :

العوامل المحددة لقرار منح الائتمان البنكي وأثره على ربحية البنوك التجارية

(دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القل 487 -)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص :

إدارة مالية

من إعداد الطالبتين :

- بوحديبة زينة

- عوفي هاجر

تحت إشراف الدكتور :

- سلام عبد الرزاق

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ ..... رئيسا

الأستاذ ..... مشرفا

الأستاذ ..... مناقشا

السنة الجامعية 2023 2024

بسم الله الرحمان الرحيم

اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وزدني علما "



كلمة شكر

قال تعالى «وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد»

سورة إبراهيم الآية7 .

قال الرسول صلى الله عليه وسلم"من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل ونحمده الذي وفقنا لإنجاز هدا العمل ، "اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إدا رضيت ولك الحمد بعد الرضي ".

كما نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ، الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة . إلى جميع أساتذتنا الأفاضل .

أساتذتنا الكرام ....كل التبجيل و التوقير لكم يا من استقينا منكم العلوم والمعارف ...لك يا أستاذنا المشرف :الدكتور سلام عبد الرزاق على النصائح والتوجهات التي مهدت الطريق لإتمام هذا العمل ،ونتمنى لك دوام الصحة والعافية ، فجزيل الشكر نهديك ورب العرش يحميك ما عسانا نقول فالكلمات والعبارات لن تكفيك شيئا من حقك ولا جزء بسيط عن ما قدمت لنا .

الشكر لمن كانوا الوسيلة في بلوغ غايتنا ببناء هذا العمل ، عمال BNA

بالقل وبالأخص مديرها السيد "بوحديبة خالد "

والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه

هاجر ، زينة.

اهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أهدي نجاحي و تخرجي إلى في وما وصلت إليه اليوم بعد فضل من الله إلى ملكة حياتي "أمي" وإلى" أبي" صاحب العقلية المستنيرة والمرشد الخاص لي في حياتي العلمي والعملية فأنا أعلم علم اليقين أنه لو لا الله ثم جهودكم ورعايتكم ووقوفكم إلى جانبي دائما في تذليل العقبات وتسهيل الصعاب لما كنت اليوم كما أنا، واقفة اليوم بفرحة التخرج.

إلى زوجي ورفيقي في مسيرة الحياة أهديه تخرجي فقد كان الداعم الأكبر في كلّ شيء، فشكرًا كثيرًا على ثقتك بنجاحي ودفعي نحو الأفضل ، وإلى أولادي محمد ريان و مريم فلذات أكبادي وقلبي النابض.

إلى أم زوجي التي رافقتني بدعائها لي، إلى إخوتي و أخواتي وإلى جميع من تلقيت منهم النصح والدعم الأقارب والأصدقاء ·

إلى صديقتي العزيزة زينة صاحبة الابتسامة الجميلة ألف مبروك التخرج ويا رب تحققي كل أمانيك.

وأخيرا إلى كل من ساعدني، وكان له دور من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الدراسة سائلة المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

هاجـــر

الإهـــــداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب ، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح (أبي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب ، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء والحنان ، إلى القلب الناصع بالبياض (أمي الحبيبة)

إلى الروح الذي سكنت روحي إلى سندي وظهري (زوجي العزيز)

إلى ملائكتي وحبيباتي كتاكيتي إلى الوجوه المفعمة بالبراءة إلى من حبهم يجري في عروقي ويثلج فؤادي أبنائي (همام ، هيثم ، أنس ، أدم)

إلى إخوتي و أختي وكل عائلتي .

إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة هاجر أتمنى لك المزيد من النجاحات

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بابتسامة

زينة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة لقرار منح الائتمان البنكي وأثاره على ربحية البنوك .

ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، والقيام بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري من خلال بعض الوثائق وإجراء مقابلة مع إطارات وكالة البنك الوطني بالقل 487 ، وقد توصلت الدراسة إلى أن النشاط الائتماني يعتبر أحد أهم الوظائف الأساسية التي تقدمها المصارف وهي أكثر الأنشطة ربحية وأكثرها خطورة ، وتلعب دور فعال في تقديم القروض ومنه المساهمة في انتعاش النشاط الاقتصادي .

إن البيئة التي تعمل فيها البنوك شديدة المخاطر لدى يجب إتحاد الحيطة والحذر عند القيام بعملية الإقراض حرصا منها على ودائع المدخرين وعلى سلامة الجهاز البنكي.

الكلمات الدالة : الائتمان ، الربحية ، المخاطر ، البنوك التجارية

Summary

This study aimed to identify the factors determining the decision to grant credit banking and its effects on the profitability of banks.

For this purpose , we relied on the descriptive analytical approach , and conducted a case study of the national bank of Algeria through some documents and conducted an interview with the banks agency executives . National bank 487. The study concluded that credit activity is considered one of the most important basic functions

Provided by banks . It is the most important and most risky activity , and it plays an effective role in providing loans , including contributing to the recovery of activity the economic.

The environment in which banks operate is extremely risky, and caution must be taken when carrying out

The lending process, out of concern for the deposits of savers and the safety of the system the banker.

Keywords : **credit , profitability , risks , commercial banks .**

فهرس المحتويات

التشكرات

الإهداء

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الرموز

المقدمة ..... أ.....

الفصل الأول: الإطار النظري للائتمان البنكي ..... 8.....

تمهيد: ..... 9.....

المبحث الأول: ماهية الائتمان البنكي ..... 10.....

المطلب الأول: مفهوم الائتمان البنكي وأهميته ..... 10.....

المطلب الثاني: أنواع الائتمان البنكي ..... 16.....

المطلب الثالث: أدوات الائتمان البنكي ..... 21.....

المبحث الثاني: السياسات الائتمانية و المخاطر الائتمانية ..... 24.....

المطلب الأول: السياسة الائتمانية ..... 24.....

المطلب الثاني: المخاطر الائتمانية ..... 28.....

المبحث الثالث: الرقابة على الائتمان البنكي ..... 31.....

المطلب الأول: مفهوم الرقابة على الائتمان ..... 31.....

المطلب الثاني: أهداف الرقابة على الائتمان ..... 35.....

المطلب الثالث: الرقابة و المراجعة الخارجية والداخلية على الائتمان 36.....

خلاصة الفصل : ..... 41.....

الفصل الثاني : معايير الائتمان البنكي و ربحية البنوك 42

تمهيد: .....43.....

المطلب الأول: معاييرمنح الائتمان البنكي .....44.....

المطلب ا لثاني: العوامل المحددة لقرارمنحال ائتمان البنكي .....50.....

المطلب الثالث: إجراءات منح الائتمان ا لبنكي ومقومات القرار الائتماني الأمثل 51.....

المبحث الثاني: ماهيةالربحية في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها 55.....

المطلب الأول: مفهوم ا لربحية في ا لبنوك التجارية أهميتها وأهدافها 55.....

المطلب الثاني: طرق قياس مؤشرات ربحيه البنوك التجارية .....57.....

المطلب الثالث: محددات ربحيةالبنوك التجارية .....59.....

خلاصةالفصل : .....62.....

الفصل الثالث : الإطار التطبيقي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري .BNA 63

اتمهيد: .....64.....

المبحث الأول: الإطار العام للبنك الوطني الجزائري .....65.....

المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي .65.....

المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري .....68.....

المبحث الثاني: دراسة ميدانية بوكالة القل487 BNA COLLO .71.....

المطلب الأول: تقديم وكالة القل 487 .....71.....

المطلب الثاني: عملية منح الائتمان في البنك الوطني الجزائري وكالة487 القل 74.....

خلاصة الفصل: .....84.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معايير تصنيف الائتمان البنكي	20
02	معايير منح الائتمان البنكي	49
03	دورة القرار الائتماني	54
04	هيكلة الاستثمار	76
05	هيكلة التمويل	77
06	جدول استهلاك القرض	77
07	تطور رقم أعمال خلال 5 سنوات قادمة	78
08	الميزانية الافتتاحية	79

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	دور الائتمان التجاري كوسيط مالي	11
02	دور الائتمان المصرفي في الاقتصاد	16
03	أدوات الائتمان البنكي	23
04	نموذج المعايير الائتمانية 5 Cs	46
05	نموذج المعايير الائتمانية 5Ps	47
06	نموذج المعايير الائتمانية PR/sm	49
07	الرمز التعريفي للبنك الوطني الجزائري	66
08	الهيكل التنظيمي لوكالة القل 487	74

المقدمة

المقدمة

يعد النظام المالي والمصرفي اللبنة الأساسية في البناء الاقتصادي لأي دولة , خاصة مع التطور التكنولوجي والتنافس على الإبداع والابتكار الذي بلغ ذروته . وكذلك حتمية التوازن بينا لوحدات ذات الفائض و الوحدات ذات العجز وبحكم وظيفة البنك كوعاء للمدخرات عليه إقراض هده المدخرات المتاحة و توزيعها على مختلف القطاعات فالمصارف تمثل ملكات الصناعة والتجارة . وأن عصرنا هو عصر الائتمان .

إذ تعتبر الوظيفة الائتمانية أهم وظائف البنوك على الإطلاق من خلال المساهمة الفعالة في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية وتوجيه الاستثمار , ويعتبر قرار منح الائتمان من أخطر القرارات , لدلك نجد البنوك عادة ما تطلب من عملائها تقديم مجموعة من المعلومات المالية أو الغير مالية حيث يتم إخضاعها للتحليل والدراسة ومن تم إتحاد القرارات التي تحقق لها الربحية .

فالبنوك تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية على اعتبار أن الربحية تمثل مؤشرا هاما للحكم على نجاحا لسياسات التي يعتمدها البنك والعامل الأبرز في ضمان البقاء والاستمرارية وهي مصدر الثقة لكل من المودعين والمقترضين الدائنين للبنك

فالبنوك تسعى للحفاظ على العملاء وزيادة أعدادهم باستمرار من خلال استخدام مختلف الوسائل التكنولوجية و وضع برامج توعية و تثقيفية,و تحقيق الرضا العام للجمهور

و النظام المصرفي بحد ذاته هو نظام ائتمان حيث تقوم المصارف بتقييم و تحديد الائتمان الفعال للمفترض . و قد أدت المنافسة مابين المصارف إلى توسع إعداد و أنواع هده الائتمانات.

الإشكالية :

- من خلال ما سبق يتجلى لنا وضع السؤال :

ما هي العوامل المحددة لقرار منح الائتمان البنكي ؟وما هو اثر الائتمان البنكي على ربحية البنوك التجارية ؟

وللوصول إلى الإجابة المطرحة لا بدمن وضع الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو الائتمان البنكي ,وما هي العوامل المحددة لقرار منح الائتمان؟
- ما هي إجراءات منح الائتمان في البنك الوطني الجزائري ؟
- ما هي مخاطر الائتمان على البنوك التجارية؟و إلى أي مدى يساهم الائتمان البنكي في ربحية البنوك التجارية ؟

فرضيات البحث :

للإجابة على هده الأسئلة اعتمدنا الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية :

- توجد عوامل تؤثر على قرار منح الائتمان البنكي ،و للائتمان البنكي اثر على ربحية البنوك التجارية.

الفرضيات الجزئية :

- هناك عوامل تؤثر على قرار منح الائتمان البنكي في البنوك التجارية .
- هناك عدة إجراءات وسياسات تتبعها البنوك التجارية عند منح الائتمان البنكي .
- ينتج عن الائتمان البنكي عدة مخاطر، وللائتمان البنكي أثر على ربحية البنوك التجارية.

أهمية الدراسة :

تنتج أهمية الدراسة في كونها من الدراسات التي تعالج المرتكزات الرئيسية التي يقوم عليها القرار الائتماني في البنوك التجارية الجزائري ، وكذلك تكتسي الدراسة أهمية بالغة كونها تتناول أحد أهم المواضيع المالية المعاصرة كون ا

أن مجتمعنا يجهل الكثير من الخدمات المصرفية ، وكذلك إهمال المؤسسات المصرفية لعامل التكنولوجيا،في خلق ثقافة ائتمانية جيدة .ومنه تظهر أهمية الدراسة للعديد من الأفراد ومنها :

- **الأهمية بالنسبة للمؤسسات المالية:** ودلك من خلال معرفة الدور الذي يلعبه سلوك العملاء ومختلف التسهيلات البنكية ووضع برامج توعاوية تثقيفية لبلوغ الأهداف كذلك إظهار دور مختلف الوسائل التكنولوجية في إرساء الثقافة الائتمانية .
- **الأهمية بالنسبة للباحثين والدارسين** : من خلال هده الدراسة نسعى للوصول إلى نتائج قد تكون إضافات جديدة لموضوع الائتمان البنكي أو نطرح مواضيع تكون محل نقاش ودراسات أخرى .
- **الأهمية بالنسبة للطالب** :إذ أن هدا الموضوع سيضيف معلومات علمية للإفادة سواء في الدراسات أخرى أو للباحث في المؤسسات المالية .
- **الأهمية بالنسبة للمجتمع** : من خلال بناء مجتمع واع ومثقف و بمستوى ثقافي أعلى لمختلف العمليات الائتمانية ،وتوسيع فئة العملاء بعد أن كانت الخدمات الائتمانية محصورة على فئة معينة ، ودلك من خلال الاطلاع على مختلف الخدمات والتسهيلات المصرفية التي تقدمها المصارف .

حدود الدراسة :

وتشمل كل من الحدود المكانية والزمنية والموضوعية

- **الحدود الموضوعية** :تسعى هده الدراسة إلى تحديد أثر الائتمان على ربحية البنوك التجارية
- **الحدود المكنية** : ثم تطبيق الدراسة على البنك الوطني الجزائري وكالة القل سكيكدة
- **الحدود الزمنية** :دراسة أثر الائتمان على ربحية البنوك في الفترة خلال عام 2024

المنهج المتبع والأدوات المستعملة :

من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعي ة وتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى النتائج استخدمنا دراستنا المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج المناسب، وهدا من خلال: جزء نظري حيث يتم فيه الوقوف على بعض المفاهيم التي لها صلة بالموضوع من خلال تجميع المادة العلمية من مختلف المصادر ثم القيام بتصنيفها وتبويبها .أما الجانب التطبيقي للدراسة فسنقوم بإجراء دراسة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر ودلك من خلال الاستعانة بالتقارير المالية السنوية ومعالجتها .

أما فيما يخص الأدوات المستخدمة فقد تم الاعتماد على الكتب والمذكرات وبعض المقالات التي لها صلة بالموضوع بالإضافة إلى التقارير المالية المنشورة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة القل .

صعوبات البحث :

عند إجراء هدا البحث واجهتنا العديد من الصعوبات منها :

- صعوبة التوصل إلى بعض المراجع العلمية .
- ضيق الفترة المحدودة لإعداد الدراسة .
- التكتم والتحفظ من قبل البنوك فيما يتعلق بالوثائق والمعلومات السر المهني .

هيكل الدراسة :

من خلال موضوع الدراسة قسمنا البحث إلى قسمين حيث احتوى القسم الأول على فصلين نظريين والقسم الثاني هو الفصل التطبيقي ، تسبقهم مقدمة تشتمل عل النقاط الأساسية وإشكالية الموضوع ، وتليهم خاتمة متضمنة نتائج البحث ومجموعة من التوصيات .

حيث : في الفصل الأول تم تقديم مفاهيم حول الائتمان البنكي وأحتوى على مبحثين

- **الأول** : ماهية الائتمان البنكي
- **الثاني:** السياسات الائتمانية و المخاطر الائتمانية

أما الفصل الثاني : فتناولنا فيه معايير الائتمان البنكي وربحية البنوك احتوى على مبحثين

- **الأول:**معايير منح الائتمان البنكي والعوامل المحددة له .
- **الثاني:** ما هي الربحية في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها .

أما الفصل الثالث القسم التطبيقي من أجل تعميق الدراسة وقع الاختيار على البنك الوطني الجزائري وقد قسمنا هدا الفصل إلى مبحثين :

- **الأول** : الإطار العام للبنك الوطني الجزائري
- **الثاني:**دراسة ميدانية بوكالة القل 487 سكيكدة .

الدراسات السابقة :

على الرغم من أهمية وظيفة الائتمان البنكي وحساسيتها إلا أنه ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة لاحظنا قلة الدراسة حول خدا الموضوع ، ومن بين تلك الدراسات :

- **أولا دراسة إيمان انجرو** ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض البنكي بالتطبيق على البنك الصناعي السوري، مذكر لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تشرين "سوريا "، 2006 ، و لقد طرحت الباحثة الإشكالية التالية تكمن مشكلة البحث في أن التحليل الائتماني لا يحظى بالاهتمام الكافي حتى

الآن، حيث إن الإجراءات والدراسات التي تجريها البنوك المحلية والتي تسبق عملية منح الائتمان غير كافية، ولا بد من التعرف على أوجه القصور التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة وتقديم بعض المقترحات التي تسهم قدر الإمكان في تطوير عمليات الإقراض المصرفي بناءً على أسس سليمة وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة، و قامت الباحثة بتقديم دراستها من خلال ثلاثة فصول وهي الفصل الأول تناولت فيه الائتمان المصرفي و مخاطر الائتمان بينما تضمن الفصل الثاني تحليل البيانات المالية للعميل لتتطرق في الفصل الثالث إلى وصف و تقييم عملية منح الائتمان في المصرف الصناعة السوري، و لقد خرجت الباحثة تقليص آثار الشخصية والحكمية . تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض وبالتالي مستوى المخاطر المصاحبة له – من هذه الدراسة بعدة نتائج و توصيات أهمها عدم – اعتماد البنك على نظام موضوع لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد يقوم المصرف فيما يخص متابعة القروض بكشوف ميدانية على المنشأة، ولكن لا يتم طلب أي بيانات ومعلومات دورية عن العميل وذلك على الرغم من أهميتها للتأكد من استمرار قدرة العميل على التسديد، والتنبؤ بأي حالة تعثر قد يتعرض لها – وضع إستراتيجية يتم من خلالها مراقبة محفظة الائتمان ومتابعة الائتمان بعد منحه للعملاء، وبغض النظر إذا كانوا في حالة يسر أوقد تعرضوا إلى حالة من العسر المالي، وأيضاً انتقاء النموذج التحليلي الذي من خلاله مناسبة لغرض تجنب أو الحد من المخاطر التي سوف تتعرض لها ، لقد كانت الدراسة جد مفيد و معمق . تستطيع إدارة الائتمان أن التنبؤ بحالة العميل، ورصد احتمالات الفشل لديه أملاً في اتخاذ قرارات تصحيحية .

- **ثانيا دراسة : "لعروسي فرين زهرة** "تحت عنوان "دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الإقراضية لدى البنوك التجارية تخصص : بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2015تهدف هذه الدراسة إلى إبراز آليات تقييم مخاطر

الائتمان المصرفي والحكم فيها، والإجراءات الواجب اتخاذها لتطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الجزائرية وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية، وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في "ما دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الإقراضية لدى البنوك التجارية الجزائرية ؟ "، وتبعا للنتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، تبين أن الائتمان المصرفي في مرحلة و متطورة من الوساطة والخدمات المالية ففي بادئ الأمر نشأت الصيارفة ونقل الأموال ثم فيما بعد عملية الائتمان الذي يستند إلى دراسات أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل، وأن عملية منح الائتمان لا تخول من المخاطر التي يعمل المصرف على تفاديها والتقليل منها ولذلك يقوم المصرف بدراسة الحالة الشخصية والمادية للزبون، إضافة إلى ذلك يطالب البنك بضمانات كافية لتغطية المخاطر الممكنة من أجل ضمان استرجاع حقوقه

- **ثالثا : دراسة شخوم وحفاي ،2021**

هدفت هده الدراسة إلى قياس أثر تغيرات قيمة المخاطر البنكية على ربحية البنوك التجارية للفترة ما بين (2010- 2018) باستخدام النموذج التجميعي الثابت والعشوائي، وقد شملت العينة على مجموعة مكونة من 06 بنوك جزائرية .وقد خلصت الدراسة إلى أنه كلما زادت قيمة المخاطر البنكية بوحدة واحدة تراجع معدل العائد على الأصول بـ 0.02%أي أن الربحية في البنوك التجارية لا تتأثر بشكل كبير بحجم المخاطرة .

الفصل الأول

الإطار النظري للائتمان البنكي

تمهيد:

يعد الائتمان البنكي مبادلة نقود حاضرة مقابل وعد بنقود آجلة، بالإضافة إلى فائدة محددة ومعلومة، كما انه يمثل عملا تجاريا، فهو يخضع لاحتمالات الربح والخسارة التي تتعرض لها كافة المعاملات التجارية الأخرى. وله أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، إذ يعد أهم مصدر لإشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة. إلا انه قد يؤدي إلى أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه. فسلامة الائتمان البنكي تعتمد على سلامة السياسة الائتمانية المتبعة في البنوك التجارية،والسياسة الائتمانية التي يتبعها البنك تلعب دورا هاما في اتخاذ قرار منح الائتمان أو عدم المنح وهذا وفقا لتقدير المخاطر المحيطة لفرص تسديد القروض من قبل العملاء الممنوحة لهم.

ففي هذا الفصل سنتعرض إلى ماهية الائتمان البنكي وما قد يترتب عليه من مخاطر عدم السداد وكيفية اتخاذ القرار الائتماني.

المبحث الأول: ماهية الائتمان البنكي

يعتبر الائتمان البنكي فعالية مصرفية غاية في الأهمية،وأكثرها جاذبية لإدارة البنوك و المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، و لكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية،إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على مستوى البنك و المؤسسات المالية الوسيطة وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامها [1].

المطلب الأول: مفهوم الائتمان البنكي وأهميته

يبرز الائتمان البنكي خصوصيات تجعله ينفرد عن الائتمان بمفهومه الواسع كما، يطرح الائتمان في حد ذاته عدة دلالات ترتبط بمفاهيم مختلفة، الأمر الذي يستدعي أولا تحديد المصطلحات المتعلقة به ، اي ذات الصلة بالائتمان كنشاط بنكي و من ثم إعطاء تعار يف للائتمان البنكي و أهميته على مستوى البنوك التجارية .

الفرع الأول: نشأة الائتمان البنكي

من أهم المعوقات التي واجهت العمل المصرفي كانت قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة ، لا بل كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء المحافظة عليها ، و من ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد و ضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات و المواد المقرضة ، و كانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه ، بعد ذلك تطور العمل المصرفي و تراكم الودائع

[1] حمزة محمود الزبيدي، **ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع،2002، ص 17

لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية ، لاحظت هذه المؤسسات أن جزءا من المودعين يتركون ودائعهم لفترة طويلة دون استخدامها، ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع و إقراضها للمحتاجين مقابل فائدة بعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه . وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابل لما لديهم [1].

والمصرف هو وسيط مالي بين طرفين، يمتلك الأول فائض من الأموال ويحتاج الى تنميتها والحفاظ عليها من الضياع،والطرف الثاني يحتاج الى تلك الأموال لتوظيفها واستثمارها بشكل او بأخر. فضلا عن ذلك يقوم البنك كمؤسسة مالية بتقديم خدمات مصرفية متنوعة للزبائن بهدف جذبهم والحفاظ عليهم وكسب الميزة التنافسية. فالوظيفة الأساسية للبنك التجاري تتمثل في تجميع الأموال من مصادر وجودها المختلفة وجذبها مقابل فوائد ومصروفات تدفع لقاء ذلك ومن ثم القيام بتوزيعها على مجالات الإقراض والاستثمار المختلفة مقابل الحصول على إيرادات وعمولات مختلفة.

والشكل أدناه يوضح الوظيفة الأساسية للبنوك التجاريـــة ودوره كوسيط مـالي

الشكل (01): دور البنك التجاري كوسيط مالي



المصدر: نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتاب العلمية، ص 11

[1] محمد كمال عفانة، **ادارة الائتمان المصرفي**، جامعة البترا الاردنية، دار اليازوري، ص 14

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نشأة الائتمان البنكي رجع أصلا إلى ظهور وظيفة الوساطة المالية التي يقوم بها البنك من خلال ما يمارسه من أنشطة مختلفة وهيأن يضمن تحقيق غايات الأطراف الثلاثة التي تشكل العلاقة بين [1]:

1. المدخر (المودع)
2. المقترض (المحتاج)
3. البنك (الوسيط)

الفرع الثاني: تعريف الائتمان

عرف الكتاب الاقتصاديون الائتمان بتعارف متعددة يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر الباحث، فإذا أخذنا معنى الائتمان باللغة الإنجليزية CREDITنجد أنه ناشئ من عبارة CREDOفي اللاتينية، وهي تركيب لاصطلاحين:

- CRAD: يعني باللغة السنسكريتية "ثقة"
- DO: يعني باللغة اللاتينية "أضع"

وعليه فالمصطلح معناه " أضع الثقة "

وفي تعريف آخر للائتمان بمعناه الاقتصادي يتمثل في عمليتين أساسيتين:

1. أن يشتري الشخص سلعة ويتسلمها بالفعل ولا يدفع ثمنها ولكن يتفق مع البائع على أن يدفع الثمن بعد فترة زمنية (عملية بيع وشراء)
2. أن يقترض شخص من آخر (فرد، مؤسسة، بنك) مبلغ من المال على أن يرد هذا المبلغ في أجل معين (عملية اقتراض)[2].

الائتمان بلغة القانون له معنى أوسع، إذ يعني تسليم الغير مالا على سبيل الدين أو الوديعة، أو الوكالة أ والإيجار أو الإعارة أو الرهن، وهو في جميع تلك الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال، أي مع نية استعادته[1].

[1] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 33
[2] سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، ص 157

الفرع الثالث: تعريف الائتمان البنكي

ينظر للائتمان البنكي كونه مقدار التسهيلات القصيرة الأجل التي يحصل عليها الأفراد وشركات الأعمال من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل عمليات رأس المال العامل الجارية ولفترة زمنية لا تزيد عن السنة الواحدة مقابل كلفة يتحملها هؤلاء الأفراد وشركات الأعمال بسبب ذلك الاستخدام،ونظرا لكون المصدر الرئيسي لذلك الائتمان هو البنوك لذلك شاع تسميته بالائتمان البنكي"BANK CREDIT"[2].

يعرف الائتمان البنكي على أنه مقياس لقابلية الشخص المعنوي والاعتباري للحصول على النقود إلى وقت معين في المستقبل [3] .

الائتمان البنكي هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها، وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد [4].

الائتمان المصرفي يعرف على أنه عملية تزويد المستلزمات من قبل طرف إلى طرف آخر، حينما يكون الطرف الثاني غير قادر في الوقت الحاضر على تعويض قيمة تلك المستلزمات للطرف الأول،وإنما تعويضه في وقت لاحق متفق عليه [5].

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الائتمان البنكي يجب أن يتوفر على العناصر التالية:

---

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991، ص 27

[2] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 18

[3] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، **مرجع سبق ذكره**، ص 32

[4] محمود أحمد السريتي، محمد غزلان، **اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية**، ط1، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2010، ص 86

[5] عدنان تايه النعيمي، **إدارة الائتمان، منظور شمولي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص 22

- ✓ **المركز المالي:** وهو قابلية الحصول على الائتمان
- ✓ **خط الائتمان:** أقصى مقدار من الائتمان يمنحه البنك للمقترض
- ✓ **أداة الائتمان:** وهي وثيقة توضح التزامات المقترض وحقوق البنك مثل السند، الكمبيالات، عقد جاري مدين...الخ
- ✓ **المخاطرة الائتمانية:** احتمال عدم تسديد المقترض لالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها [1].

الفرع الرابع: أهمية الائتمان البنكي

للائتمان البنكي أهمية بالغة على مستوى البنك وكذلك على مستوى النشاط الاقتصادي نذكر منها:

- عن طريق نظام الائتمان يستطيع البنك أن يمنح عملائه قروضا بمبالغ كبيرة على الرغم من الاحتفاظ باحتياطي تقديره قليل نسبيا، فالبنوك تقرض أضعافا ما يودع عندها بواسطة الإفراد والشركاء، وهكذا يوصف البنك بأنه "صانع الائتمان"[2].
- الائتمان البنكي يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي الانهيار البنك، وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد [3].
- الائتمان البنكي يساهم في تشغيل الأموال العاطلة والموجودة في البنوك بصورة مؤقتة وذلك عن طريق التمويلات قصيرة الأجل، كما أنه يساهم في لزيادة الحصة السوقية للبنك و بالتالي تحقيق نموه و ازدهاره[4].

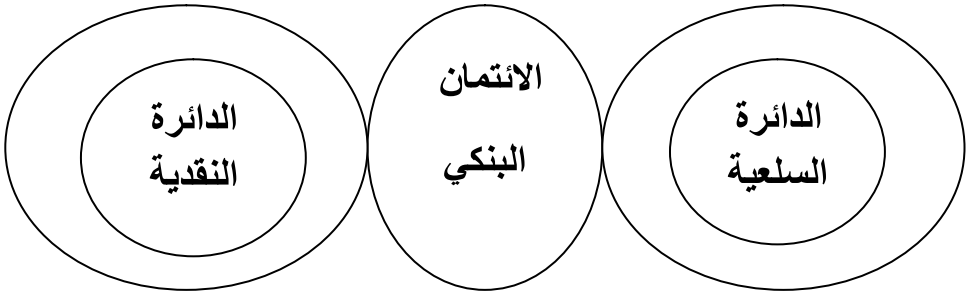
---

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ احمد جودة، **مرجع سبق ذكره**، ص 32
[2] خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص 42
[3] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 17
[4] وفاء أحمد يحي الحجازي، **المحاسبة ضمن القروض**، كلية التجارة، مصر،2009، ص 11

- يلعب الائتمان دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج ففي، مجال الاستهلاك يسمح الائتمان للأفراد بتوزيع إنفاقهم غبر الزمن بالطريقة التي تحقق لهم أقصى إشباع كلي ممكن، وذلك إذا أحسن الفرد استغلال ما يحصل عليه من تسهيلات ائتمانية، هذا فضلا عن تأثيره في توسيع سوق السلع الاستهلاكية (المعمرة) مما يشجع على الاستهلاك الكبير بكل ما يحققه من مزايا وفوائد.
- أما أهمية الائتمان في مجال الإنتاج فهو يتضمن تركيز رؤوس الأموال وازدياد حجم كل المشروعات نتيجة زيادة الاستثمارات الجديدة، بينما يقتصر التركيز على ازدياد حجم بعض المشروعات على حساب غيرها، وفي كلتا الحالتين يساعد الائتمان المشروعات في الحصول على القروض، وأن الاستغلال الأمثل للائتمان يمكن من تحويل الموارد الاقتصادية للمجتمع إلى يد أكفأ المنتجين وأقدرهم على استغلالها في عملية الإنتاج [1].
- تقوم التسهيلات الائتمانية بدور هام في الحياة الاقتصادية، حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفير احتياجاتها من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة [2].
- يساهم الائتمان البنكي في تسهيل عملية التبادل التجاري في الدولة وذلك لان استخدام الاعتمادات المستندة التي تمثل أحد أشكال الائتمان البنكي، كما يوفر طريقة سهلة لتمويل التجارة الخارجية، ويعمل على ضمان حقوق كل الموردين والمصدرين[3].

[1] عوض الله، د.أسامة أحمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي**، منشورات الحلبي، ص 60
[2] صلاح الدين حسن السيسي، **إدارة الاموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية** ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت،1998، ص 110.111
[3] وفاء أحمد يحي حجازي، **مرجع سبق ذكره**، ص 12

الشكل (02):دور الائتمان المصرفي في الاقتصاد



المصدر: نبيل النون الصايغ الائتمانالمصرفي 21.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن البنوك وعن طريق تخصيص ومنح الائتمان، تعمل على الربط والتنسيق والتفاعل بين الدائرة السلعية والمتمثلة بالإنتاج المتاح من السلع والخدمات و بين عرض النقد و الجانب النقدي بشكل عام، بهدف خلق التوازن الاقتصادي في البلد، فالائتمان البنكي على مستوى الاقتصاد يتيح تدفق الأموال و عوامل الإنتاج خلال النظام الاقتصادي، و إن توسيع النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة سيؤدي إلى توسيع التوظيف و تدفق السلع و الخدمات [1].

المطلب الثاني: أنواع الائتمان البنكي

يمكن تقسيم الائتمان البنكي إلى أربعة فروع حسب المعايير التالية:

الفرع الأول: من حيث تاريخ الاستحقاق:

يقسم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية حسب الفترة الزمنية إلى الأنواع التالية:

[1] نبيل ذنون الصايغ، **الائتمان المصرفي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 22.21

أ. **ائتمان قصير الأجل:** تتمثل في القروض الممنوحة من البنوك لعملائها والتي تستحق السداد بمرور سنة أو أقل،ومن أنواع الائتمان نجد القروض المقدمة لضمان الأوراق التجارية (الكمبيالات)، وهذا النوع من الائتمان يستخدم أساسا في تمويل النشاط التجاري للمنشآت [1].

ب. **ائتمان متوسط الأجل:** وهو الذي تتراوح مدة استحقاقه ما بين سنة واحدة وخمس سنوات، ويستخدم عادة لتمويل حاجات الأفراد من السلع الاستهلاكية المعمرة وحاجة المشروعات لتمويل بعض العمليات الرأسمالية مثل الحصول الآلات وأدوات الإنتاج [2].

ج. **ائتمان طويل الأجل:** يقصد بها القروض التي تمنحها البنوك لأكثر من خمس سنوات، وعادة ما يحصل على هذا النوع من القروض المشروعات التي تحتاج إلى تمويل رؤوس الأموال الثابتة، مثل المشروعات الزراعية أو الصناعية وتدخل ضمن هذا النوع من القروض العقارية الموجهة نحو بناء المباني والدور السكنية [3].

الفرع الثاني: من حيث الغرض:

ينقسم هذا الأخير إلى عدة أنواع أهمها:

أ. **ائتمان استهلاكي:** هو ذلك الائتمان الذي يكون الغرض من استخدامه استهلاكي كشراء سيارة أو أثاث، إلا أن بعض البنوك لا تحبذ إعطاء قروض للموظفين لشراء مثل هذه السلع المعمرة، و ذلك لأن قدرة الموظف إجمالا على الدفع، تتوقف على استمراره بالوظيفة، حيث أنها تتأثر بإنهاء خدماته أو بمرضه أو نتيجة إصابته بحادث، و لذلك فإن البنوك تطلب عادة سعر فائدة أعلى القروض

[1] طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2007، ص 45
[2] عيسى مهند حنا نقولا، **إدارة مخاطر المحفظة الائتمانية**، ط 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2010، ص 56
[3] أحمد علي الدغيم، **اقتصاديات البنوك**، مكتبة مديولي، مصر،1989، ص67.66

الاستهلاكية لأنها تتضمن درجة مخاطرة أعلى،و قد تكون القروض الاستهلاكية بضمان الراتب أو بضمان مجوهرات و حلي أو غير ذلك [1].

ب.ائتمان إنتاجي: الائتمان الإنتاجي هو ذلك القرض الذي يكون الغرض من استخدامه إنتاجي أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء مواد خام أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للشركة،وتشجيع البنوك المركزية للبنوك التجارية على إعطاء قروض لأغراض إنتاجية، لأن ذلك فيه دعم للاقتصاد الوطني [2].

ج.ائتمان استثماري: يقصد به الائتمان الممنوح لتحويل المشاريع الاستثمارية، وهذا قصد تكوين رأس مال ثابت،والذي يبقى في المؤسسة لفترة طويلة مثل العقارات، الأراضي، المباني...الخ، ويمنح الائتمان الاستثماري لبنوك الاستثمار و شركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة،كما أنه يمنح في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل سماسرة الأوراق المالية، ويمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية [3].

الفرع الثالث:من حيث شخصية متلقي الائتمان:

وهنا يفرق بين الائتمان الخاص والائتمان العام

أ. ائتمان بنكي خاص: هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص مثل الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات.

ب. ائتمان بنكي عام: هو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون العام مثل الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية [4].

---

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ جودة، **مرجع سبق ذكره**، ص 106

[2] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ جودة، **مرجع سابق**، ص 106

[3] إسماعيل عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2016، ص 261

[4] حمزة محمود الزبيدي، مرجع **سبق ذكره**، ص 96

الفرع الرابع: من حيث الضمان المقدم:

ينقسم بدوره إلى ائتمان بنكي مضمون والائتمان بنكي مضمون وائتمان بنكي غير مضمون.

أ. ائتمان بنكي غير مضمون :ويقصد بهذا النوع الائتمان هو أن يقوم البنك بمنح الائتمان بدون ضمانات. ويعتمد البنك على شخصية المقترض والتي تتمثل في حسن السمعة ومتانة مركزه المالي ويتخذ هذا النوع من الائتمان شكلين وهما:

- **ائتمان بضمان شخصي:** وهو يعتمد على الثقة في شخصية المقترض وعلى ملاءته المالية وتكون هذه الائتمانات عادة مؤقتة وغير متكررة، ونادرا ما يفشل البنك في تحصيلها، لأنها تعتمد على الوفاء بالالتزامات.
- **ائتمان على المكشوف:** وهي تعتمد على الثقة الموضوعية في المقترض وهذا مع توفر التدفقات النقدية الواضحة للسداد،والسمعة الطيبة في السوق وكذلك المركز المالي والائتماني الممتاز وهذا النوع من الائتمانات لا يمنح مقابل ضمانات عينية أو شخصية [1].

ب.ائتمان بنكي مضمون: يمثل الضمان وسيلة تأمين البنك ضد مخاطر عدم السداد، و قد يكون الضمان شخصي أو عيني،و يمكن للبنك أن يجمع بين هذين النوعين من الضمانات، كما أن هناك أنواع أخرى من الضمانات و أهمها: ضمان كمبيالات محلية و خارجية و ائتمان بضمان الرهن العقاري أو غير ذلك من أنواع الضمانات [2].

[1] احمد عبد العزيز الالفي، **الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الإسكندرية،1997، ص53.52

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.124

جدول رقم (01):

يوضح معايير تصنيف الائتمان المصرفي

معايير تصنيف الائتمان المصرفي			
حسب تاريخ الاستحقاق	**حسب الغرض من الائتمان**	**حسب شخصية متلقي الائتمان**	**حسب الضمان المقدم**
– ائتمان قصير الأجل ائتمان متوسط الأجل – ائتمان طويل الأجل	– ائتمان إنتاجي – ائتمان استهلاكي – ائتمان استثماري	– ائتمان بنكي خاص – ائتمان بنكي عام	– ائتمان بنكي غير مضمون – ائتمان بنكي مضمون

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: أدوات الائتمان البنكي

بمكن تقسيم أدوات الائتمان البنكي إلى ثلاثة فروع والتي سنتناولها بقدر من الإيجاز فيما يلي:

الفرع الأول:الأوراق التجارية

وهي أدوات ائتمان قصير الأجل ومن أهمها نجد الكمبيالة، السند لأمر،الشيك،وأهم ما يميزها سرعة تداولها،وتمثل حقا موضوعه مبلغ من النقود يستحق الدفع أو الوفاء بالاطلاع، أو في تاريخ لاحق أو قابل للتجديد.

أ. **الكمبيالة:** هي صك أو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الدائن (صاحب الكمبيالة) إلى المدين (المسحوب عليه) بأن يدفع لشخص ثالث (المستفيد) في تاريخ معين.

ب. **السند لأمر:** هو صك يتعهد فيه المدين (محرر السند) بدفع مبلغ معين في تاريخ معين لإذن المستفيد،وقد يكون التعهد بالدفع لحامل السند.

ج. **الشيك:**هو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع لإذن شخص ثالث أو لحامله مبلغا معينا لمجرد الاطلاع[1].

الفرع الثاني:الأوراق المالية

هي أوراق ذات قيمة مالية وتتمثل في الأسهم والسندات،وتكون قابلة للتداول بالبيع والشراء،ويمكن الاقتراض بضمانها مقابل رهنها حيا زيا لصالح البنك [2].

أ. **الأسهم: هي** أداة ائتمان طويل الأجل،وتمثل حقوقا لمن يحملها على الدخل الصافي وأصول الشركات التي تصدرها، فحملة الأسهم هم شركاء في صافي الدخل الذي تحققه مؤسسات

[1] زينب عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 87.86
[2] أحمد عبد العزيز الألفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 103

الأعمال ورأسمال تلك المؤسسات التي تصدر الأسهم، حيث أنهم لا يحصلون على فوائد، بل يحصلون على أرباح ويتحملون الخسارة.

ب. السندات: هو صك قابل للتداول، وهو أداة ائتمان طويل الأجل،ويمثل أداة دين، تضفي على صاحبها صفة الدائن،وتعود سلطة إصدار السندات للجمعية العامة للمؤسسة وهي قابلة للتحويل إلى مجلس الإدارة [1].

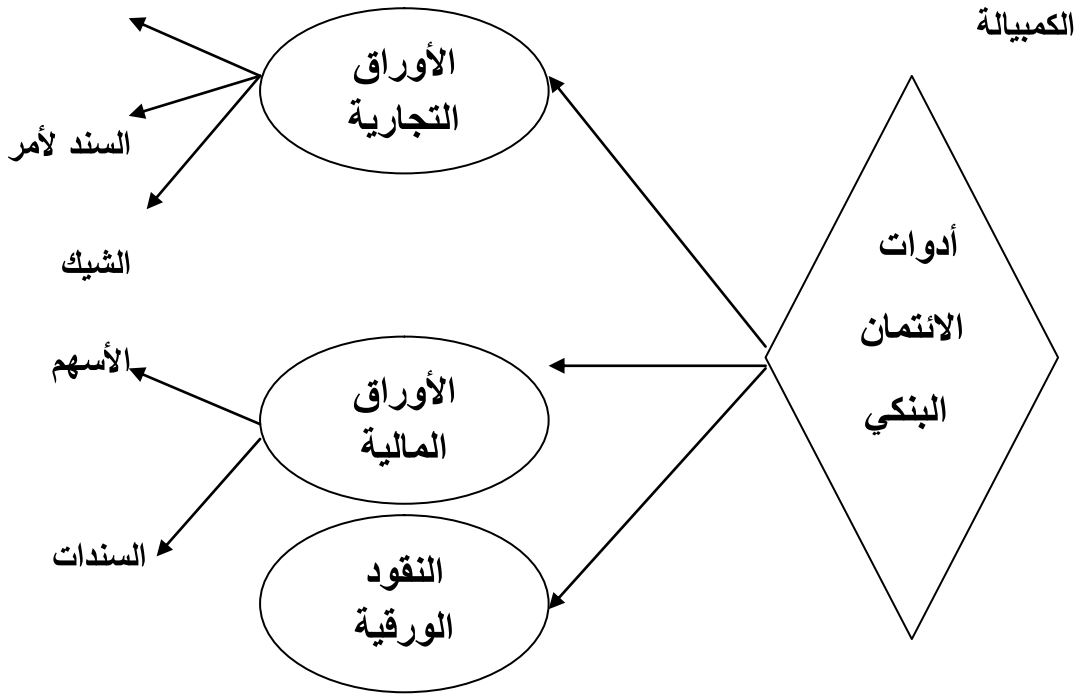
الفرع الثالث: النقود الورقية

تعتبر النقود الورقية من أدوات الائتمان، حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار الأوراق النقدية وفقا لقاعدة النقود الائتمانية،ولديها قوة إبراء قانونية وتتميز بقبولها العام كوسيط في المبادلات وسيولتها الكاملة [2].

[1] محمود يونس، كمال أمين الوصال، **نقود وبنوك وأسواق مالية**، التجارة، جامعة الاسكندرية،2005، ص 103
[2] زينب عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 87

الشكل رقم (03):

أدوات الائتمان البنكي



المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثاني:السياسات الائتمانية والمخاطر الائتمانية

نجد أن المخاطر الائتمانية دائما مصاحبة للائتمان البنكي، حيث أن لا ائتمان بدون مخاطر،ولكن هذا لا يعني أنها حقيقة مسلم بها،بل يتم التعامل معها بشكل موضوعي على أساس التقليل من هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن، و تختلف درجة المخاطرة الائتمانية التي تواجهها البنوك و المؤسسات من بنك إلى آخر، و لهذا وجدت السياسة الائتمانية، و التي تعتبر من أهم الخطوات الوقائية للحد من المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان البنكي.

المطلب الأول: السياسة الائتمانية

تعتبر السياسة الائتمانية جزء من الساسة النقدية، وما يهمنا في بحثنا هذا هي السياسة الائتمانية ضمن أبعادها التي ترتبط وتتفاعل مع حركة النمو الاقتصادي، وعليه فإن إتباع سياسة ائتمانية غير متناسقة مع حركة النمو الاقتصادي قد تعرقل دائرة التنمية الاقتصادية لما تسببه من تضخم أو انكماش وهذا يؤثر بشكل مباشر على أهدافها.

الفرع الأول: ماهية السياسة الائتمانية

أ. **تعريف السياسة الائتمانية:**

- هي مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى جعل التطورات في حجم الائتمان المصرفي متناسقة مع التطورات في النشاط الاقتصادي [1].
- السياسة الائتمانية هي مجموعة من المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان العمل في إطارها، وتكون مكتوبة ومسجلة كتعليمات منظمة لإطار العمل الائتماني، وتحقق لمانح الائتمان مجموعة من المزايا [1]:

[1] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 62

- وضوح الرؤية للعمل الائتماني
- تحقيق قدر هام من الثقة في السلطة الإدارية المصدرة لهذه السياسة.

تحقيق المرونة في التصرف للمانح ومسؤولية الائتمان ككل في نطاق السلطة المخولة له.

أهمية السياسة الائتمانية: للسياسة الائتمانية أهمية بالغة على مستوى البنوك التجارية ومن أهمها نجد[2]:

ـ تعتبر السياسة الائتمانية أداة فعالة في الرقابة على البنوك التجارية وهذا في عملية الإقراض في كافة مراحلها، كما أنها توفر الثقة للعاملين في الإدارة ما يحد من الوقوع في الخطر.

ـ تشجيع تقديم القروض الذي يقع ضمن الاحتياجات المشروعة للسوق.

ـ المحافظة على نوعية وتركيبة المحافظ الائتمانية.

ـ تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي.

تقوية المركز المالي للبنك.

الفرع الثاني: أسس السياسة الائتمانية

إن إدارة البنك لا تستطيع أن تستثمر كل أموالها في منح الائتمانات البنكية إلا بتحقق ثلاثة أسس والتي تتمثل في الربحية، السيولة، الأمان [3].

أ. **الربحية:**تسعى إدارة البنك إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك، حيث أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة لإدارة البنك هو حجم الأرباح التي يحققها، حيث أن تحقيق الأرباح تعد من الوظائف

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، ط2، منشاة المعارف، الاسمندريق،2002، ص 237
[2] محمد غياث شيخة، **التمويل-المبادئ-السياسات-التوجيهات الحديثة**،ط1، دار رسلان للنشر والتوزيع، ص 117
[3] عبد المعطي رضا ارشيد، أحمد جودة، **مرجع سبق ذكره**، ص 200.199

الرئيسية لإدارة البنك التجاري، وهذه الأرباح تكون على شكل إيرادات والتي بدورها تكون أعلى من التكاليف.

ب. **السيولة:** إن مقدار السيولة لأي أصل من الأصول تتوقف على مدى سهولة تحويلها إلى نقود بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، حيث أن سيولة البنوك تعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، وهذا بناءا على عدة عوامل أهمها:

- مدى ثبات الودائع، فكلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع أكبر، كلما كان ذلك مطمئننا لإدارة البنك.
- قصر مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وهذا العامل كذلك يكون مطمئننا أكثر للإدارة البنك.

ج. **الأمـان:** يقصد به ثقة البنك في استرجاع الأموال المقترضة في الوقت المحدد لها، ولتوفر عنصر الأمان يجب دراسة ما يلي:

- أهلية المقترض للتعاقد على الاقتراض.
- السمعة التجارية للمقترض ومدة انتظامه في الوفاء بالتزاماته
- الكفاءة الفنية والإدارية للعاملين في البنك.
- مدى نجاح البنك في أعماله ومكانته في السوق
- المركز المالي للبنك وكفاية رأس المال لتحقيق أغراضه.
- حجم القرض ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض.
- مدة القرض، فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك على التقدير الأدق للمخاطر المحيطة بالقرض.
- ضمانات القرض ومدى سلامتها وتعرضها لتقلبات الأسعار وإمكانية مراقبتها.

- الظروف الخاصة بنشاط العميل والمخاطر الخارجة عن إرادته.

الفرع الثالث:أهداف السياسة الائتمانية للبنوك التجارية

للسياسة الائتمانية للبنوك التجارية عدة أهداف يسترشد بها مسؤول و منح الائتمان عند اتخاذهم قرار منح الائتمان البنكي أو عدم منحه نذكر منها[1]:

- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك، وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.
- ترشيد القرار الائتماني بالمصرف، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها، والمجالات التي لا يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح، وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين.
- ضمان عائد مناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح، ومن ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياطيات تتراكم تقوي من سلامة ومتانة المركز المالي والسوقي للبنك.
- التوافق مع الاتجاه العام لرسم السياسة الاقتصادية القومية، وإحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبني البنك لأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية وتوظيف جانب من موارده فيه.
- التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الخلقية في عدم إقراض أي مشروعات يكون من شأنها تهديد المجتمع في هذا المجال.

[1] هديل أمين إبراهيم الشيخلي، **العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية**،رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 23.22

المطلب الثاني: المخاطر الائتمانية

الائتمان هو عبارة عن عمل تجاري،وهو معرض للربح والخسارة، حيث يستحيل السيطرة على مصادر المخاطر الائتمانية، إذ كلما استحوذ البنك على أحد الأصول المربحة، فإنه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقا للآجال المحددة لذلك.

وعليه فلا بد من البنك أن يبذل جهد وعناية مضاعفة لتحديد وتقييم المخاطر التي يتعرض لها، ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرض إلى مفهوم المخاطر الائتمانية،أنواعها، طرق قياسها وكيفية معالجة هذه المخاطر.

الفرع الأول: تعريف المخاطر الائتمانية

- تعرف المخاطر الائتمانية على أنها احتمال عدم قيام المقترض بالوفاء بالتزاماته والمتمثلة في عدم السداد وفق الشروط المتفق عليها.
- وتعرف كذلك على أنها عدم قدرة العميل عن سداد أصل القرض وفوائده، أو أنه لدى العميل القدرة على السداد لكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو آخر، وأن عملية الائتمان لا بد أن تكون محفوفة بالمخاطر،وهذه المخاطر يتحملها البنك.
- وفي تعريف آخر هي كلما استحوذ البنك على أحد الأصول المربحة، فإنه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة لذلك،ويكون خطر الائتمان

هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد [1] .

- المخاطر الائتمانية هي احتمال عدم قيام المقترض بالوفاء بالتزاماته والمتمثلة في عدم القدرة على السداد في حدود الشروط المتفق عليها.

الفرع الثاني:أنواع المخاطر الائتمانية

هناك أنواع عديدة من المخاطر الائتمانية ينبغي على البنك اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي أضرارها، ومن أهمها نجد:

أ. **مخاطر الشركة:** هي تلك المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط الشركة،وأدائها التشغيلي ومركزها المالي بشكل عام.

ب. **مخاطر الإدارة:** هي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها.

ج. **مخاطر الاقتصاد الكلي:** المخاطر الائتمانية لها علاقة بالبيئة الاقتصادية العامة في الدولة التي تعمل فيها الشركة مثل المخاطر السياسية والتقلبات التي تحدث في أسعار الفائدة وفي معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني،والتغيرات في القوانين والتشريعات وفي السياسات النقدية وقوانين تحويل العملة الأجنبية.

[1] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية-تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية،2011، ص 72.71

د.مخاطر الصناعة: يقصد بهذا النوع من المخاطر الذي يصاحب الصناعة التي تعمل فيها الشركة، وذلك على اعتبار أن العمل في بعض الصناعات الالكترونية وصناعات الحاسبات يصاحبه عادة مخاطر أعلى من غيرها وذلك بسبب مخاطر التقادم.

هـ.مخاطر السيولة: هذا النوع من المخاطر يرتبط بالمقرض فقط،وتنشأ مخاطر السيولة من احتمال عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه، فتنشأ عنها ما يعرف بمخاطر الفشل في المطابقة بين السحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض[1].

الفرع الثالث: مؤشرات مخاطر الائتمان

من بين أهم مؤشرات مخاطر الائتمان هي:[2]

1 . التوقف عن دفع الأقساط والفوائد للقروض

2. ارتفاع معدل التركز الائتماني، ويقصد به منح مبالغ كبيرة إلى مقترض واحد سواء كان شركة، قطاع أو منطقة جغرافية.

3. عدم الثقة في تحديد الجدارة الائتمانية للعميل.

ويمكن استخدام المعادلات التالية لتقييم احتمال عدم الوفاء بالالتزامات وتقييم التأثير المالي والمعنوي للبنك كما يلي:

مخاطر الائتمان= القروض المتعثرة / إجمالي القروض

[1] أ.د محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ط2، جامعة البتراء، دار وائل للنشر،2006، ص 377

[2] دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، ط 1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ،2015، الأردن، ص 172

حيث أن هذه النسبة تبين لنا انخفاض قيمة بعض الموجودات المصرفية خاصة القروض بسبب التعثر في تسديدها.

كما يمكن تقييمها أيضا كما يلي:

مخاطر الائتمان= الديون المعدومة / إجمالي القروض

وتبين لنا هذه النسبة القروض التي يتعذر تحصيلها وتم شطبها من سجلات البنك.

المبحث الثالث: الرقابة على الائتمان البنكي

تعتبر عملية الرقابة على الائتمان ومتابعة استخدامه موضوعا بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، وتعد الرقابة الائتمانية أداة فعالة للتحكم في الائتمان والقروض والتحوط من مخاطر عدم السداد والحفاظ على السلامة المالية للبنوك وهذا عن طريق عملية الرقابة والمراجعة الخارجية والداخلية على الائتمان.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة على الائتمان

تعتبر الرقابة على الائتمان الوظيفة الرابعة من وظائف البنك المركزي وهذا من أجل دراسة حجم النقود الموجودة في السوق والنقود التي تقوم بخلقها البنوك التجارية ففي هذا المطلب سوف نقوم بتعريف الرقابة على الائتمان، أنواعها وخصائصها.

الفرع الأول: تعريف الرقابة على الائتمان

هناك تعارف متعددة نذكر منها:

– تعرف الرقابة على الائتمان على أنها: فرض البنك المركزي رقابته على الائتمان والنشاط البنكي وتوجيهه الوجهة السليمة والمناسبة ويتم هذا من خلال رقابته لعمليات الإقراض والاستثمار البنكي [1].

– وفي تعريف آخر: تعتبر عملية الرقابة على الائتمان من العناصر الأساسية في مجال إدارة المخاطر الائتمانية في البنك، وتجنبه الخسائر الناتجة عن تعثر الائتمان الممنوح نتيجة عجز العملاء تسديد التزاماتهم في مواعيد استحقاقها[2].

– أما التعريف الأكثر شمولا من بين التعاريف السابقة: فالرقابة على الائتمان هو مصطلح مرتبط بالرقابة الداخلية حسب تعريف " لجنة رعاية المؤسسات " COSO "، حيث أن الرقابة الداخلية هي عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة، والإدارة والأفراد الآخرين في المؤسسة، يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا حول تحقيق المؤسسة لأهدافها[3].

الفرع الثاني: أنواع نظام الرقابة على الائتمان

هناك عدة أنواع نذكر منها:

1) الرقابة الإدارية: وهي تتضمن الأساليب والوسائل والنظم المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاية إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية وتتكون الرقابة الإدارية من عدة وسائل أهمها[4]:

- الموازنات التقديرية.
- حسابات التكلفة.
- التقارير الإحصائية.
- تقارير الأداء.

[1] محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية** ص119
[2] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع ،2013، ص 346
[3] محمد داود عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 346
[4] حاتم كريم كاظم، رزاق صادق رزاق، **دور المدقق في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره في تحديد حجم عينة التدقيق "دراسة تحليلية في مديرية تربية محافظة النجف الأشرف"**، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الكوفة، ص 126

- الرقابة على الجودة.
- برامج تدريب الموظفين.

2) **الرقابة المحاسبية:** تشمل كافة الوسائل والإجراءات التي تهتم بالتحقق من دقة البيانات والسجلات المحاسبية، وذلك عبر عدة مراحل والتي تكمن في تسجيل البيانات، تبويبها أو عند عرضها وتحليلها، ومن وسائل الرقابة المحاسبية نجد:

- توفر المجموعة المستندية والمجموعة الدفترية، اليوميات، سجلات القيد النهائي، دفاتر الأستاذ وكذلك القوائم المالية والتقارير المحاسبية.
- إجراء المطابقة بين الحسابات الإجمالية الموجودة في دفتر الأستاذ العام وبين الحسابات التفصيلية في الدفاتر المساعدة أو التحليلية، وكذلك بين دفتر اليومية العام ودفاتر اليوميات المساعدة.
- إجراء المقارنة بين الأرصدة النقدية بالبنوك من خلال إعداد كشوف التسوية اللازمة لهذه الأرصدة، بدفاتر المنشأة مع ما يرد عنها بكشوف حسابات البنوك.
- المطابقة بين أرصدة العملاء أو الموردين من خلال متابعة ما يرد في مصادقاتهم على الأرصدة المثبتة بدفاتر المنشأة.
- المطابقة بين نتيجة الجرد الفعلي لعناصر الأصول مع ما هو ثابت بالدفاتر والسجلات في نفس التاريخ.
- موازين المراجعة بالمجاميع أو بالأرصدة، على فترات دورية متعددة.
- إخضاع عمليات المنشأة للمراجعة الداخلية[1].

[1] حامد طلبة محمد أبو هيبة، **أصول المراجعة**، ط1، زمزم للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 28.27

3) **نظام الضبط الداخلي:** هو ذلك النظام الموضوع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تهدف إلى حماية الموجودات ومراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة، مما يجعل عمل كل موظف يراجع بواسطة موظف آخر لضمان حسن سير أعمال المؤسسة[1].

الفرع الثالث: خصائص الرقابة على الائتمان

تتميز الرقابة الداخلية بجملة من الخصائص نذكر منها:

1) **الفعالية:** وه ي استخدا م نظام رقابة فعال، يقوم على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها ومعالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل وبأقل تكلفة ممكنة وبأسرع وقت من المختصين في هذا المجال، وهذا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة[2].

2) **الدقة:** وه و أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة والتأكد من مصدر المعلومات من خلال البيانات المسجلة بالوثائق والسجلات المحاسبية، وكذا المتابعة المستمرة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات وهذا من أجل إعطاء الصورة الصحيحة عن المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية[3].

3) **الموضوعية:** تقوم هذه الخاصية على ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة صحيحة وسليمة بعيدا على المصلحة الشخصية، لأن هذه الأخيرة تؤثر في الحكم على الأداء، وأن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة، دقيقة وكاملة على الأداء وفي والوقت المناسب والتأكد من مصادرها من خلال الوثائق والسجلات المحاسبية من جهة، والقائمين بإعداد التقارير المالية وإيصالها في الوقت المحدد من جهة أخرى[4].

---

[1] مريم زيتوني، **دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثرها على حوكمة الشركات "دراسة حالة مؤسسة بوفال– البرواقية"**مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة المدية، 2023، ص 21

[2] مريم زيتوني، **مرجع سابق**، ص 17

[3] مريم زيتوني، **مرجع سابق**، ص 18

[4] بن جدي رابح، **الرقابة الداخلية ودورها في إضفاء مصداقية على القوائم المالية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة برج بوعريريج، 2022، ص 28

4) **المرونة:** يقصد بالمرونة هي متابعة التغيرات ومواكبتها وإتباع أسلوب رقابي مناسب مع احتياجات المؤسسة[1].

5) **مقارنة العائد بالتكاليف:** أي عمل تجاري تقوم به المنشأة يقوم أصلا على مقارنة العوائد والتكاليف التي يدفعها صاحب العمل، وأن تعمل المنشأة على خفض التكاليف من أجل تحقيق الربح المناسب، لهذا يعتبر هذا العنصر مهم عند تصميم المنشأة لنظامها الرقابي[2].

المطلب الثاني: أهداف الرقابة على الائتمان

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التحسين الدائم لنوعية وتركيبة المحافظ الائتمانية.
- مراجعة عمليات المنح والتنفيذ والتحقق من مدى تطابقها مع ما هو مقرر.
- الحصول على تغذية عكسية تضمن التحقق من مدى الخضوع للتشريعات والقوانين والأنظمة المعمول بها في مجال الائتمان.
- تقدير مستويات مخاطر المحفظة الائتمانية.
- التنبؤ بالحسابات الضعيفة ومعالجتها.
- تحسين نوعية الائتمان وإدارته عن طريق الإجراءات التصحيحية[3].

الفرع الثاني: أهمية الرقابة على الائتمان

تظهر أهمية الرقابة الائتمانية فيما يلي:

- تساعد في تقييم سلامة القرار الائتماني من خلال تقييم الائتمانات الممنوحة للأفراد والشركات وتقرير فيما إذا كان يجب منحهم الائتمان أم لا.

[1] بن جدي رابح، **مرجع سابق**، ص 28
[2] بن جدي رابح، **مرجع سابق**، ص 28
[3] محمد داود عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 348

- تضمن استمرارية الائتمان القائم والممنوح من خلال ترتيب طرق آمنة للسداد.
- التأكد من متابعة تنفيذ التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك وفقا للتعهدات والشروط الائتمانية.
- التحقق من مدى استيفاء الضمانات، وتنفيذ الشروط الخاصة في الائتمان وبرامج السداد.
- تساعد البنك في التحقق من مسار الائتمان الممنوح وإدراك المخاطر فور ظهورها وإيجاد الحلول الملائمة.
- التأكد من مدى تطابق سياسات وإجراءات منح الائتمان مع المعايير ومبادئ الإقراض الجيد والتشريعات القانونية المعمول بها.
- التحقق من مدى سلامة التوثيق الائتماني واكتمال الملفات الائتمانية.
- تساعد البنك على تأكيد دقة التصنيفات التي تحملها القروض بالمقارنة مع مستويات المخاطر المرتبطة بالمقترضين.
- تحديد ووضع إجراءات دقيقة لحساب المخصصات مقابل الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة والحد من عمليات التعثر الائتماني ثم اتخاذ الإجراءات والمعالجات التصحيحية.
- تقييم مدى كفاءة إدارة الائتمان من خلال وضع إستراتيجية تنويع المحفظة الائتمانية بشكل يساهم في توزيع المخاطر.
- المحافظة على الإيرادات ونموها من خلال الحد والتقليل من مخاطر الائتمان الناشئة عن الخسائر المحتملة وهذا من أجل الوصول إلى الديون المعدومة[1].

المطلب الثالث: الرقابة والمراجعة الخارجية والداخلية على الائتمان

لقد تزايدت الحاجة إلى الحاجة المراجعة كأداة رقابية تساعد المسؤولين على أداء مختلف وظائفهم، من أجل تخفيض درجة المخاطر المصاحبة لقرار منح الائتمان ونجاحه، وعليه فإن الأمر يتطلب مراقبة

[1] محمود داود عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 350

ومراجعة القروض البنكية والتي تتم على مستويين: رقابة ومراجعة داخلية والتي يقوم بها البنك نفسه وهناك أيضا رقابة ومراجعة خارجية والتي تتم من قبل البنك المركزي أو سلطات النقد.

الفرع الأول: الرقابة والمراجعة الخارجية

هي عملية فحص فني محايد من طرف خارج المنشأة مثل أجهزة الرقابة المالية، أو مراقب الحسابات وغايتها التحقق من سلامة التصرفات التي قد تعرض البنك للإفلاس والمخاطرة بمختلف أنواعها وأبعادها بسبب القروض المتعثرة...إلخ[1].

حيث تستهدف هذه الهيئات الرقابية للبنك التجاري ما يلي:

-التثبيت من أن المنظما ت البنكية تتقيد في أعمالها وعملياتها بأحكام قانون البنك المركزي وقرارات مجلس إدارته وكذا التوجيهات المبلغة إليها من الأجهزة المختصة.

-التأكد من سلامة مصارفها المالية.

-تحقيق الاستقرار النقدي.

-تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: الرقابة والمراجعة الداخلية

تتم عملية الرقابة والمراجعة الداخلية من قبل البنك نفسه، وهذه العملية تتأثر بحجم البنك بشكل عام، ففي البنوك الصغيرة يكون من السهل إجراء عمليات المراجعة لعدد كبير من ملفات القروض والتسهيلات والعكس من ذلك، تكون المهمة أصعب كلما كبر حجم البنك وتشبعت أعماله وزاد عدد فروعه

[1] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص 295

وعملياته، حيث إذا كان حجم البنك كبيرا يتطلب وجود إدارة متخصصة تتولى القيام بمهمة مراجعة القروض بشكل منهجي و منتظم، مع ضرورة تحديد المهام والواجبات التي تقوم بها إدارة الرقابة والمراجعة للقروض، و تحديد إجراءات عمل هذه الدائرة وصلاحياتها، وكذلك تبعيتها الإدارية والفنية، وما هي التقارير التي تعدها ودورية هذه التقارير [1].

1)مستويات مراجعة القروض: تمر عملية مراجعة القروض على ثلاثة مستويات هي [2]:

أ. **مراجعة القروض قبل منحها:** الهدف من هذه المراجعة هي مساعدة المسئول عن منح القروض على صياغة هيكل اتفاقية القرض قبل منحه، وقد تنحصر المراجعة في هذه المرحلة على القروض التي يفوق مبلغها حجما معينا، أو تلك التي تحتاج إلى مصادقة لجنة القروض عليها، فيتم تزويدها بالملاحظات قبل مناقشتها في اللجنة وهي مراجعة انتقائية وليست شاملة في أغلب الأحيان وبالتالي فهي تعطي مجموعة من المساعدات الفنية وتتضمن ما يلي:

-التحقق من مدى اتفاق منح القرض مع سياسة البنك الائتمانية.

-مراجعة نتائج التحليل المالي التي أجريت في إدارة المعلومات الائتمانية.

-تقييم التدفق النقدي للقروض.

-المقارنة بين منح القروض والمتطلبات السياسية الافتراضية التي ينتهجها البنك.

-المساعدة في هيكلة تفاصيل القرض وتوثيقه بالمستندات اللازمة.

-طرح بعض التساؤلات أمام المسئول عن القروض لغرض التفكير فيها بما يضمن مصلحة البنك، ويسهل على المقترض الوفاء بالتزاماته.

[1] محمد داود عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 358

[2] فضيلة بوطورة، **دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية**،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية 32(02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 22.21

ب. مراجعة القروض بعد منحها: من المتعارف عليه من الأقوال عن المسئولين عن منح القروض البنكية، أن البنك لم يكن رديئا أو مشكوك فيه عندما وافقوا على منحه، لكن بعض القروض ساءت أوضاعها بعد قرار المنح، فهناك مسؤولية مشتركة في مجال الرقابة الداخلية على القروض، وهذه المسؤولية قائمة بين إدارة المعلومات الائتمانية وبين إدارة القروض وإدارة مراجعة القروض.

فالمسئول عن القرض يتعرض لضغوط كثيرة عندما يمارس إمكانية منح القروض الجديدة، ورقابة القائم عليها، وفي هذه المرحلة تستهدف المراجعة الداخلية للقروض ما يلي:

-تشخيص أوجه الابتعاد بين الفعلي والمخطط في تنفيذ القروض.

-تصنيف القروض الممنوحة خاصة التي تحمل بعض مؤشرات تعثرها وتصنف هذه القروض في قائمة "تحت المراقبة" مثل:

- ما يصنفه البنك المركزي على أنه في قائمة "تحت المراقبة".
- القروض التي قرر البنك إيقاف تراكم الفائدة عليها بسبب تردي وضع المدين.
- القروض التي تأخر تسديد أقساطها المستحقة وفوائدها المتراكمة.
- القروض التي تتطلب الاهتمام الخاص بسبب نقاط الضعف المتعددة والمحتمل تزايد خطورتها مستقبلا.

- هذا النوع من المراجعة يكون مستمر خلال فترة القرض، وتعطي أهمية خاصة للقروض التي تزيد قيمتها عن حدود معينة بأن تخضع لمراجعة دائمة، والتي تقل عن ذلك لمراجعة دورية، وما عدا ذلك لمراجعة عشوائية.

ج. المراجعة الاستثنائية للقروض: وهي مراجعة لقرض معين بسبب ما تشعر به إدارة القروض أو إدارة التحصيل من احتمال نشوء صعوبات بوجه تسديد القروض المستحقة، وقد تنشأ إما بسبب الظروف

الاقتصادية العامة للمقترض، أو بسبب صعوبات قطاعية أو جغرافية أو خاصة بمقترض لوحده، أو أي من العوامل مجتمعة.

الفرع الثالث: أنظمة تصنيف الائتمان البنكي

حسب المبدأ العاشر الذي ينص على تشجيع البنوك على تطوير واستخدام التصنيفات الداخلية في إدارة المخاطر، ونظام التصنيف هذا يجب أن يتلاءم مع تعقيدات الأنشطة التي يمارسها البنك وطبيعة البنك وحجمه[1].

يستند منهج التصنيف الداخلي على أسلوبين[2] :

1) **التصنيف الداخلي الأساسي:** وهو يرتكز على قيام البنوك بتحديد تقديراتها لاحتمال التعثر، بينم ا تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية والتنظيمية في تقدير المكونات الأخرى للمخاطر.
2) **التصنيف الداخلي المتقدم:** هذا الأسلوب يستند إلى قيام البنوك بالاعتماد على تقديراتها الداخلية لتحديد كافة مكونات المخاطر، وذلك عند حساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر الائتمانية.

يجب أن تتناسب أنظمة التصنيف الداخلي مع حجم البنك من أجل تحقيق الأهداف التالية[3]:

- الحكم على جودة الائتمان بشكل فردي وعلى مستوى المحفظة ككل وتقدير ما يلزم تكوينه من مخصصات وفقا لذلك.

---

[1] محمد داود عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 360

[2] عبد الحميد أحمد شاهين، **القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل3 والمعيار IFRS 9**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ص 121

[3] اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **ورقة عمل حول مبادئ إدارة مخاطر الائتمان**، صندوق النقد العربي، 2012، ص 11

- تصنيف الائتمان إلى فئات تأخذ في الاعتبار التدرج في المخاطر.
- استخدام النظام كأداة مهمة للتحكم في مخاطر الائتمان ومحاولة السيطرة عليها.

كما يجب أن تتم مراجعة تصنيف المقترض على فترات دورية، بحيث يتم تعديل ذلك التصنيف حسب تغير حالة المقترض إلى الأفضل أو الأسوأ.

خلاصة الفصل :

تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالائتمان البنكي انطلاقا من إعطاء مفهوم له والتعرف على أنواعه وأهميته الكبيرة على مستوى البنوك التجارية والتي تتعاظم يوما بعد يوم خاصة مع التطور الاقتصادي وزيادة الحاجيات التمويلية للبنوك والمشاريع الاقتصادية الأخرى وبما أن البنوك تلعب دور الوساطة فإنها تتعرض إلى جملة من المخاطر التي تجعلها عرضه إلى الكثير من الاختلافات التي تهدد هيكلها المالي لذا فهي تتبع سياسة ائتمانية من اجل مراقبة وضبط هذه المخاطر ، لذا وجدت عملية الرقابة و المراجعة بشقيها والتي تعتبر من العناصر الأساسية في مجال إدارة المخاطر الائتمانية، وهذا من أجل الحفاظ على المالية للبنوك.

الفصل الثاني

معايير الائتمان البنكي

وربحية البنوك

تمهيد:

إن عملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتملة سوف تخلق القدرة لإدارة الائتمان في صنع القرار الائتماني، لهذا فإن إدارة الائتمان البنكي تقوم بدراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية التي من خلالها تستطيع اتخاذ قرار منح أو عدم منح الائتمان البنكي للعميل، ومن خلال هذه العملية تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق هامش ربح وتعظيم الربحية التي تعد هدفا أساسيا لجميع المؤسسات المالية وأمرا ضروريا لبقائها واستمراريتها، والتي تعتبر أحد أهم المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، وتعد مصدر ثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للبنك.

وفي سبيل تحقيق البنك لأهدافه المسطرة، يواجه العديد من العوامل التي تؤثر على ربحيته، سواء كانت هذه العوامل داخلية والتي تتعلق بالبنك نفسه وعوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة به.

سوف نتعرض في هذا الفصل إلى معايير منح الائتمان البنكي ومختلف العوامل التي تساعد على ربحيته.

المبحث الأول: معايير منح الائتمان البنكي والعوامل المحددة له

سوف نحاول من خلال هذا المبحث التعرض إلى أنواع ومعايير منح الائتمان البنكي، حيث لا يمكن منح الائتمان لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير أو الشروط وأيضا العوامل المحددة لقرار المنح وكيفية اتخاذ القرار الائتماني الأمثل.

المطلب الأول: معايير منح الائتمان البنكي

تعتبر معايير منح الائتمان البنكي عن الحد الأدنى من الجودة التي ينبغي توافرها في الحسابات المدينة، وتقاس جودة هذه الحسابات بمدى قدرة ورغبة العميل في سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المتفق عليها[1].

ولقد أتيحت أمام إدارة الائتمان دراسة وتحليل مجموعة من المعايير التي تسمح بمنح الائتمان البنكي والمتمثلة في " PRISM،5P's،5C's "، ورغم اختلاف هذه التسميات إلا أن مضمونها واحد.

الفرع الأول: نموذج المعايير الائتمانية 5C's:

تتمثل هذه فيما يلي:

1) الشخصية Character:

يقصد بها دراسة شخصية العميل المقترض وسمعته وملامح تلك الشخصية، ومدى إفتتاح المحلل الائتماني بأمان في التعامل كبنك مع هذا العميل، وتعتبر السمعة الحسنة محصلة عدة سمات، في مقدمتها الأمانة، المثابرة، الأخلاق، هذه السمات إذا توافرت لدى العميل تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته وديونه[2].

2) المقدرة على السداد Capacity:

يقصد بها القدرة القانونية للاقتراض وتوقيع العقود واتفاقيات التعامل مع البنك وعمل إدارة الائتمان، أن تطلع على العقود والنظم القانونية لشخصية المدين وذلك قبل الشروع بأي تحليل أو دراسة، كما يضيف الباحثون لهذا المعيار إمكانية العميل وكفاءته في إدارة أمواله ومن ثم مصادر

[1] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية، "مدخل تحليلي معاصر"**، ط 6، المكتب العربي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2011، ص 253

[2] شريط عابد، **أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة بـ 5C's على اتخاذ القرار الائتماني" دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية"**، جامعة تيارت، الجزائر، ص 110

الأموال التي سوف يستخدمها في تسديد القرض بالمقدار والتوقيت المحددين في جدول الاستحقاقات[1].

3) رأس المال Capital:

يتطلب ذلك دراسة متفحصة لعنصر هام وهو ما يعرف بكفاية رأسمال العميل، وذلك على اعتبار أنه رأسمال العميل يعتبر الملاذ الأخير الذي سيعتمد عليه المقرض في استرداد القرض إذا ما تعثرت الشركة المقترضة، يتطلب ذلك بالطبع دراسة هيكل تمويل الشركة كأساس لتقويم مخاطر الرفع المالي [2].

4) الضمان Collateral:

تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد، ولا ينبغي إطلاقا اعتبار الضمانات المصدر الرئيسي للاطمئنان، فهي تعتبر ضمانات تكميلية استكمالا لعناصر الثقة المتوفرة أصلا [3].

5) الظروف العامة Condition:

ويقصد بها كذلك الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية و الاجتماعية المحيطة السائدة ومدى تأثير هذه الظروف على مقدرة العميل على السداد، و ذلك عند تقدم العميل بطلب الحصول على القرض، فالظروف التي يمر بها النشاط الاقتصادي للعميل من رواج و كساد و يكون لها تأثير كبير على التدفقات النقدية للعميل ، و بالتالي مقدرة على مواجهة التزاماته لذلك يجب أن تؤخذ الظروف الاقتصادية المتوقعة بالاعتبار عند منح الائتمان البنكي [4].

---

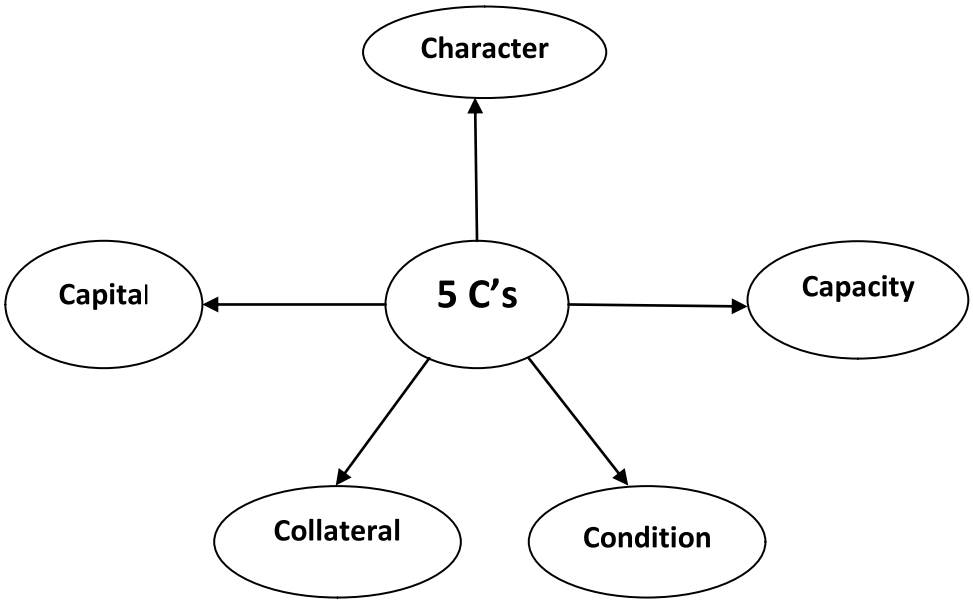
[1] موساوي آسية، **جودة أنظمة الاستعلام المصرفي كمدخل لاتخاذ القرار الائتماني الجيد وإدارة مخاطره**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 3، العدد 28، 2013، ص 109

[2] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص 381

[3] عبد المعطي رضا ارشيد ، محفوظ أحمد جودة ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 217

[4] محمد سالم عودات، **نموذج المعايير الائتمانية 5C's** ، جامعة العلوم التطبيقية ، موسوعة الاقتصاد و التمويل الإسلامي ، البحرين

شكل رقم (04): **نموذج المعايير الائتمانية 5 C's**



المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثاني: نموذج المعايير الائتمانية 5 P's

يطبق هذا النموذج كما يلي [1]:

1) تقييم الأشخاص أو العملاء People:

يقصد بهذا المعيار أنه الركيزة الأولى لتحليل المخاطر، يتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وكذلك أخلاقياته من حيث الاستقامة والمصداقية ...إلخ

2) الغرض من القرض Purpose:

يقصد به التعرف على الهدف من الحصول على القرض والغرض من استخدامه.

[1] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص 359

3) قدرة العميل على السداد Payement:

ويتمثل في دراسة إمكانية العميل على سداد القرض وفوائده وتوقيت هذا التسديد.

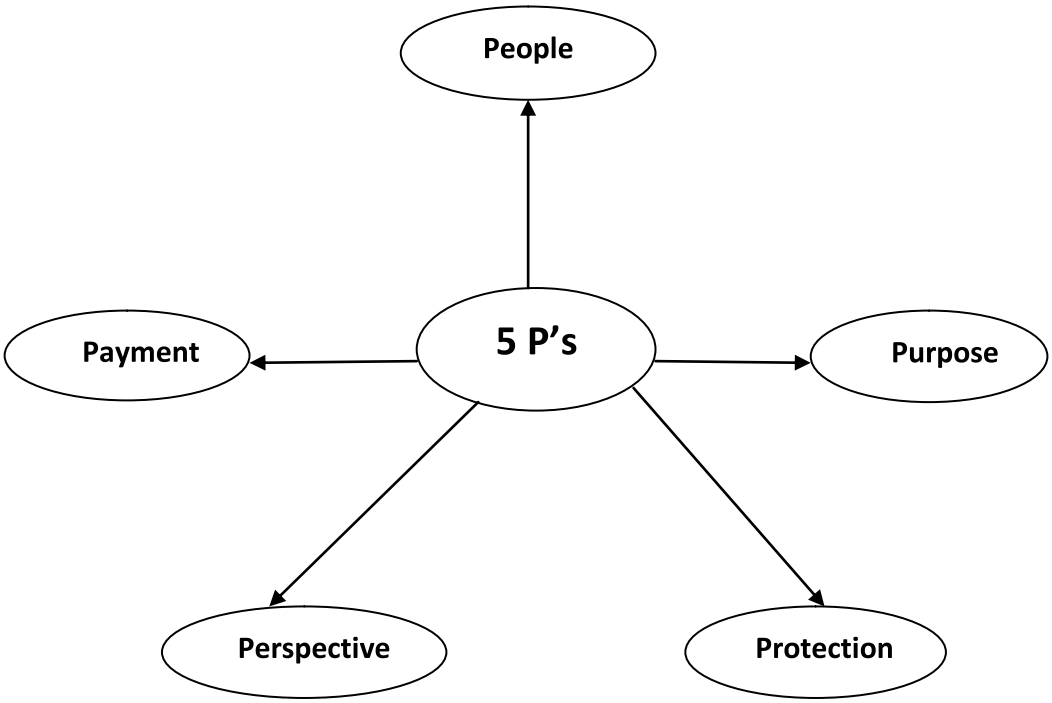
4) الحماية Protection:

ويمثل مدى توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض من خلال تقييم الضمانات أو الكافلات التي سيقدمها العميل، وذلك سواء من حيث قيمها العادلة، أو من حيث قابليتها للتسييل، وهذا عند عجز العميل عن الوفاء بتسديد أصل القرض وفوائده.

5) النظرة المستقبلية Perspective:

وذلك بإلقاء نظرة مستقبلية عن حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان واستكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية، ومن ثم الآثار المتوقعة لهذه الظروف على مصير القرض، وتقويم المخاطر التي ستنشأ عن ذلك من احتمال خسارة القرض.

شكل رقم (05) **:نموذج المعايير الائتمانية 5 P's**



المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثالث: نموذج المعايير الائتمانية PRISM:

يعتبر PRISM من أحدث النماذج في التحليل الائتماني ويتمثل في:

1) **التصور:Perspective**

يقصد به الإحاطة الكاملة لمخاطر الائتمان والفوائد المتوقع تحقيقها من قبل ادارة الائتمان بعد منحها للائتمان[1].

2) **القدرة على السداد Repayment:**

تمثل قدرة الزبون على تسديد مبلغ الائتمان وفوائده في التوقيت المحدد[2].

3) **الغاية من الائتمان INTENTION:**

وهو نفس مفهوم الغرض من الائتمان في نموذج معايير الائتمان 5P's[3].

4) **الضمانات Safeguards:**

ولها أيضا نفس مفهوم معايير 5 C's و 5 P's فيما يخص عنصر الضمانات والحماية أي أن العميل يقدم ضمانات للبنك لكي يضمن هذا الأخير استرجاع مبلغ الائتمان لمواجهه خطر عدم القدرة على السداد[4].

5) **الإدارة Management:**

تركز إدارة الائتمان على العمليات التي يتم من خلالها على أسلوب العميل في إدارة أعماله وتحديد كيفية لاستفادة من الائتمان وكذا تحديدا فيما إذا كان العميل يتسم بنوع أو أكثر من المنتجات وأيضا فيما إذا كان العميل موسمي الإنتاج أو دائم

ويرتكز أيضا على الإدارة التي يتم من خلالها استعراض الهيكل التنظيمي للعمل واستعراض السيرة ا لذاتية لمدراء الأقسام وتحديد قدره العميل على النجاح والنمو[5].

---

[1] محمد غياث شيخة، **مرجع سبق ذكره**، ص 127

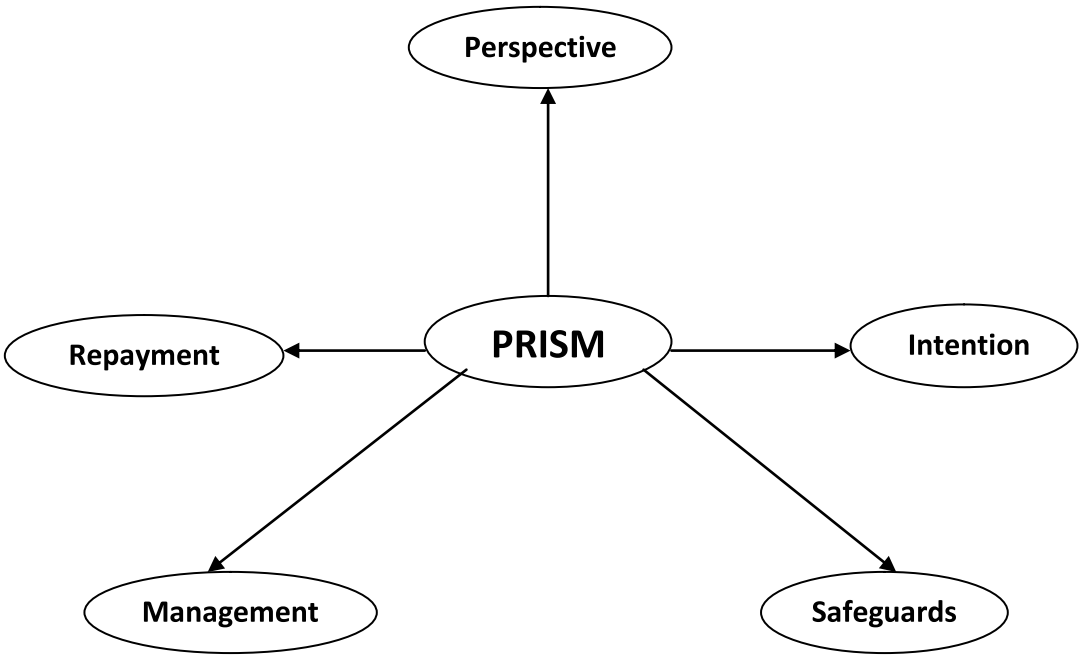
[2] أحلام بوعبدلي، **سياسة إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، ط 1، دار الجنان للنشر والتوزيع، ص 92

[3] أحلام بوعبدلي، **مرجع سابق**، ص 92

[4] أحلام بوعبدلي، **مرجع سابق**، ص 92

[5] أحلام بوعبدلي، **مرجع سابق**، ص 92

شكل رقم (06):**نموذج المعايير الائتمانية PRISM**



المصدر: من إعداد الطالبتين

ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا المطلب يمكن تلخيص هذه المعايير في الجدول أدناه

جدول رقم (02): معيير منح الائتمان البنكي

معايير منح الائتمان البنكي		
PRISM	5P’ s	5C’ s
–Perspective –Repayment –Intention –Safeguards –Management	–People –Purpose –Payement –Protection –Perspective	–Character –Cpacity –Capital –Collateral –Condition

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- منير إبراهيم هندي
- شريط عابد
- موساوي آسية
- محمد مطر
- محمد سالم عودات
- محمد غياث شيخة
- أحلام بوعبدلي

المطلب الثاني: العوامل المحددة لقرار منح الائتمان البنكي

هناك عوامل تؤثر في قرار منح الائتمان البنكي ومن أهمها نجد: عوامل متعلقة بالعميل وعوامل متعلقة بالبنك وعوامل متعلقة بالائتمان

الفرع الاول: عوامل متعلقة بالعميل

ترتبط هذه العوامل ببعضها البعض وهذا من اجل سلامه العملية ا لافتراضية التي يطلق عليها**5C's**وقد تطرقنا إلى هذه العوامل بالتفصيل في المطلب الأول.

إذ أن معيار الشخصية **Character**كلما كان العميل يتمتع بشخصيه ائتمانية وسمعه طيبه في الأوساط ا لمالية وحريصا على الوفاء بالتزاماته كلما كان اقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب أما قدرة العميل **Capacity**على سداد القرض وفوائده في الآجال المحددة، وهناك أيضا رأس المال**Capital** وهو يمثل الجدارة ا لائتمانية للعميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطيه الائتمان الممنوح له.

أما الضمان**Collateral**فهو مجموعه الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان قبل الحصول على القرض ولا يجوز للعميل التصرف في أصل القرض وهذا الأصل سيصبح من حق البنك في حال عدم قدره العميل على السداد وأخيرا نجد الظروف المحيطة **Condition**وهنا يتم دراسة مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب القرض[1].

[1] شيماء مهدي إبراهيم محمد سالم، **تقييم كفاءة معايير منح الائتمان وعلاقتها بالأداء المالي بالتطبيق على البنوك**،مجلة البحوث المالية والتجارية، مصر، 2019، ص 104

الفرع الثاني: عوامل متعلقة بالبنك

يتسع هذا المعيار ليشمل العوامل التالية

1) اعتبارات السيولة: تتمثل في حجم الأموال النقدية والتي حاجه البنك حاليا أو مقدار التوظيف الحالي المتمثل في أصول البنك ومدى قابليه هذه الأصول للتسييل[1].

2) اعتبارات الربحية: إن البنوك تسعى إلى تحقيق التوازن بين السيولة والربحية والأمان إلاأن درجة سيوله الأصل تتناسب تناسبا عكسيا مع ربحيه هذا الأصل ومخاطر الاحتفاظ به فكلما ارتفعت سيوله الأصل قلت ربحيته وقلت المخاطر التي تترتب على الاحتفاظ به والعكس إذا قلت السيولة زادت القدرة تحقيق الأرباح وزادت مخاطر الاحتفاظ به[2]

3) قرارات البنك المركزي: يخضع البنك في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي من قرارات مثل تلك المتعلقة بالحدود التي يتعين ألا يتجاوزها التوسع الائتماني وكذا نسبتي السيولة والاحتياط النقدي الواجبة الاحتفاظ بهما[3].

الفرع الثالث : عوامل خاصة بالائتمان

هي مجموعة العوامل المتعلقة بالائتمان نفسه وتشمل الغرض من الائتمان الممنوح للعملاء ومدة الائتمان ومصدره وطريقه السداد، وكذلك نوع ومبلغ الائتمان المطلوب وهذه الشروط تضعها إدارة البنك[4].

المطلب الثالث: إجراءات منح الائتمان البنكي ومقومات القرار الائتماني الأمثل

تلجا البنوك عادة إلى وضع خطوات وإجراءات لمنح الائتمان وهذا من أجل الوصول إلى اتخاذ القرار الائتماني الأمثل، حيث سوف نتطرق في هذا المطلب إلى إجراءات منح الائتمان البنكي ومقومات القرار الائتماني الأمثل.

الفرع الأول: إجراءات منح الائتمان البنكي

تمر عمليه منح الائتمان البنكي بعده مراحل يمكن تلخيصها كما يلي:

---

[1] عبد الحميد محمد الشواربي، **إدارة المخاطرالائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**،منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، ص 93

[2] عاطف جابر طه، **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجامعية، ص 282

[3] عاطف جابر طه، **مرجع سبق ذكره**، ص 283

[4] المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية IJSSP، المجلد السادس، العدد الأول، البحث السابع، 2020، ص 110

1) الفحص الأولي بطلب القرض: وهي تمثل أول مرحلة حيث يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى الصلاحية المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد وتبرز هذه المرحل ة الانطباعات التي يعكسها العميل اتجاه المسؤولين في البنك والتي تتمثل في شخصيته وقدراته بوجه عام[1].

2) التحليل الائتماني للقرض : يعتمد معلومات الضروري ة والكافية والمتناسبة المتعلقة بدخل ونفقات المقترض بالإضافة إ لى المعايير الاقتصادية والمالية الأخرى أي أن التحليل الائتماني يتمثل في قدره المقترض على الوفاء بالتزاماته المحدد ة في عقد الائتمان[2]

3) التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات الخاص ة بالعميل هنا يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم من اجله كيفية صرفه وطريقة ومصادر سداده الضمانات المطلوبة وسعر الفائد ة ومن خلال عمليه التفاوض بين العميل والبنك يتم التوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما[3].

4) مرحله اتخاذ القرار في بشان القرض: بعد انتهاء مرحلة التفاوض والدراسة الشاملة لطلب القرض تأتي مرحلة اتخاذ القرار إما قبول أو رفض التعاقد ، ففي حالة القبول يتم إعداد مذكرة اقتراح الموافقة على طلب القرض والتي تتضمن عاد ة البيانات الأساسية عن المنشأة الطالبة للاقتراض، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي وصنف القرض والغرض منه ، الضمانات المقدم ة، مصادر السداد ،إضافة إلى ملخص الميزانية لثلاث سنوات الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية والرأي الائتماني والتوصيات بشان القرض ، وبناء على هذه المذكر ة يتم الموافقة على منح القرض من السلط ة الائتمانية المختصة وفي حالة الرفض يقوم العميل بتقديم مبررا مقنعا لقرار الرفض[4].

5) مرحلة السداد: في هذه المرحلة يقوم البنك بتحصيل مستحقاته من العميل حسب الظروف المتفق عليها ، حيث يتم تحصيل المبلغ الم قترض إضافة إلى الفوائد وبعدها يتم غلق الملف وحفظه وفي حالة طلب تجديد القرض وهذا حفاظا على مركزه المالي وسمعته ، أما في حالة

---

[1] حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 73

[2] Laurent Denis et Katarzyna Hoquerelle, **Droit Bancaire** , Distribution et courtage en crédit , cinquième edition, Emerit Publishing, 2023,Paris,P 247

[3] حسين بلعجوز، **مرجع سبق ذكره**، ص 74

[4] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 277

تأجيل سداد القرض إذا كان العميل غير قادرا على السداد في المدة المتفق عليها، هنا يقوم البنك بالتأجيل مع رفع معدل الفائدة السابق، ويقوم باتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل لإجباره على الوفاء إذا لاحظ تهربه من التسديد فيقوم بالحجز على الضمانات المقدمة لتحويلها إلى نقود ليحصل على حقوقه بالتصرف فيها بمعرفته[1].

الفرع الثاني: مقومات القرار الائتماني الأمثل:

يتطلب القرار الائتماني الأمثل مجموعة من المقومات نذكر منها:

- أن يمنح الائتمان لصالح عميل يتوافر فيه الجدارة الائتمانية وفق معايير هذه الجدارة المتعارف عليها.
- أن يكون الائتمان موجها لغرض واحد ومشروع يتفق وطبيعة نشاط العميل وبما يتوافق والسياسة الائتمانية للبنك
- تتناسب قيمة الائتمان الممنوح مع الغرض الصادر من أجله والمركز المالي والهيكل التمويلي للعميل المفترض[2].
- وجود نظام للمعلومات الائتمانية وذلك كقاعدة أساسية تمكن البنك من التنبؤ بأية تغيرات قد تطرأ على أوضاع العميل.
- توافر المتابعة للائتمان بعد المنح من خلال وظيفة متابعة الائتمان وكذا إدارة التفتيش الداخلي للتأكد من تنفيذ السياسات الموضوعة من قبل إدارة البنك وتنفيذ شروط الموافقات الائتمانية ورفع تقرير لإدارة البنك بأي ممارسات لا تتفق مع السياسة والشروط والإجراءات المتفق عليها[3].
- التأكد من أن السلطة الائتمانية التي تقوم باتخاذ قرار منح الائتمان تتوافر فيها المقومات الشخصية والموضوعية اللازمة[4].

---

[1] مركان محمد البشير، **القروض البنكية الاستثمارية "دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، 2018، ص 431

[2] عبد الحميد محمد الشواربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 554

[3] أحمد شعبان محمد علي، **موسوعة البنوك والائتمان، السياسة الائتمانية للبنوك(1)**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ص 376

[4] أحمد ميلي سمية، **دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية**،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03/العدد 01، 2018، ص 256

- التأكد من مصدر سداد واضح ومحدد ومرتبط مباشرة بغرض استخدام الائتمان، وتحيط بهدرجات عالية من الثقة والتأكد[1].

جدول رقم (03): دورة القرار الائتماني

مرحلة ما قبل اتخاذ القرار الائتماني	مرحلة اتخاذ القرار الائتماني	مرحلة ما بعد اتخاذ القرار الائتماني
– النشاط الترويجي للخدمات التي يمكن للبنك تقديمها. – الاستعلامات – التناوب المبدئي لطلب الائتمان – التفاوض مع طالب الائتمان على الشروط المقترحة لمنحه الائتمان	– تحديد المخاطر الائتمانية لطلب الائتمان. – ضوابط مواجهة هذه المخاطر. – قياس المخاطر الائتمانية لطالب الائتمان. – صياغة القرار الائتماني. – اعتماد السلطة المختصة للقرار الائتماني.	– السيطرة على الضمانات. – استخدام التسهيلات الائتمانية. – المتابعة المكتبية والميدانية لاستخدام الائتمان في الغرض الممنوحة له. – سداد الائتمان الذي تم منحه.

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، ص 556

[1] عبد الحميد محمد الشواربي، **مرجع سابق**، ص 554

المبحث الثاني: ماهية الربحية في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها

إن المؤسسات الاقتصاديةبشكل عام تسعى إلى تحقيق الأرباح والاستمراريةبما فيها البنوك التجاريةحيث أن تحقيق الأرباح يعتبر من أسم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ما يدفعها للاستمرار والتطور والعمل على التوسع والتغلغل داخل الاقتصاد الوطني والربحي ة مصدر وثيقة بالنسبة للمقترضين أما بالنسبة للبنك فهي أولوية لأي نشاط يزاوله البنك.

المطلب الأول:مفهوم الربحية في البنوك التجارية أهميتها وأهدافها

إن الهدف الأساسي لأي بنك تجاري هو المحافظ ة على مركزه المالي في السوق لذا تعتبر الاستمرارية في مزاوله النشاط هدف من الأهداف من اجل تحقيق الربحية.

الفرع الأول: مفهوم الربحية في البنوك التجارية

هناك تعريف عديدة للربحية نذكر منها:

"تعرف الربح على أنها العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح وتعد الربحية هدف البنوك ومقياسا للحكم على كفاءتها[1]."

يمكن تعريف الربحية على أنها «البنوك التجارية ذات رأس المال الجيد تتمتع بهوامش فائدة صافية أعلى أو أكثر ربحية، ويتفق هذا مع حقيقة أن البنوك ذات نسب رأس المال الأعلى لديها تكلفه تمويل اقل بسبب انخفاض تكاليف الإفلاس المحتملة، لهذا نجد أن الربحية تميل إلى البنوك الكبيرة وهذا من اجل الحصول على هوامش أعلى[2]."

وفي تعريف أخر للربحية"البنك كأي منشأة اقتصادية تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وهذا الربح يتمثل في زيادة ا لإيرادات عن التكاليف، أي الزيادة تكون في جانب الأصول عن الخصوم[3].

ومن خلال التعارف السابقة نجد أن الربحية تعتبر هدف أساسي لجميع المنشآت الاقتصادية بما

---

[1] المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، **محددات الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS،"دراسة على عينة البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2012_2019**، ص 57

[2] Asli Demirguç, kunt ;Harry Huizinga, **Determinants Commercial Bank Interest Managing and profitability,** Poilicy Research working, PAPER 1900,The world of Bank, Development Research Group, 1998, P A

[3] إسماعيل محمد هاشم، **مذكرات في النقود والبنوك**، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ص 77

فيها البنوك وهي أمر ضروري لبقائها واستمرارها وأداة هامه لقياس أداة كفاءة إدارة البنك التشغيلية والمالية، وتعتبر الربحية القدرة على تحقيق العوائد من مختلف الاستثمارات التي تقوم بها البنوك ,

الفرع الثاني: أهمية الربحية في البنوك التجارية

تكمن أهمية الربحية فيما يلي:

- تعتبر الربحية كمقياس لنجاح عمليات المنشآت، وهي معيار أساسي عند تقدير توزيعات الأرباح.
- تكمن أهمية الربحية على مستوى البنوك التجارية في تعظيم الربحية في الأجل الطويل، في إطار القيود التي تواجهها المصارف.
- إن لربحية البنوك التجارية أهمية لمختلف الفئات الاقتصادية في المجتمع ، فمساهمو المصرف يهتمون بالربحية لأنها تمثل العائد على رأسمالهم المستثمر ، ويستفيد مودعو المصارف من الربحية لأنها تؤدي إلى نظام مصرفي قوي وسليم عن طريق الأرباح المحتجزة أم ا، المقترضون يستفيدون من أرباح البنوك لأنها توسع إمكانية المصارف الافتراضية لتوسيع قاعدة رأسمالها التي تتغذى بشكل رئيسي من الأرباح المحققة[1].

الفرع الثالث: أهداف الربحية في البنوك التجارية

تتمثل أهداف الربحية في البنوك التجارية فيما يلي:

- قياس كفاء ة واستخدام الموارد من اجل التعظيم العوائد مع الأخذ في الحسبان تكلفه الفرص ة البديلة.
- تلعب الربحية دورا هاما في تامين تشغيل وتطوير المنظمة عن طريق إنماء الموارد المتاحة.
- تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمنشأة.
- تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات.
- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المنشأة.
- قياس القدرة ا لداخلية لتمويل الاحتياجات المستقبلة للمنشأة.
- إن دور الربحية هو مكافأة القوى المنتجة في المنشأة، وهذا يسمح بتامين استمرار المنشأة ككل[2].

[1] محمد الطيب موسى القذافي، **محددات الربحية في المصارف التجارية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة بنغازي، 2012، ص 32

[2] سعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريح للنشر، الرياض، 2000، ص 59,58

المطلب الثاني: طرق قياس مؤشرات ربحيه البنوك التجارية

تتعدد طرق قياس مؤشرات الربحية في البنوك التجارية ويمكن استعراض ذلك كما يلي:

الفرع الأول: القوه الإرادية أو العائد على الموجودات"ROA " :

يقيس هذا المعيار العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيق القوه الإراديةأو العائد على الموجودات، وتعرف على أنها قدره المنشأة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام ومجوداتها في نشاطها الأساسي ويتم حسابها كما يلي[1]:

القوة الإيرادية = معدل دوران الأصول × هامش ربح العمليات

القوة الإيرادية = صافي ربح العمليات/ إجمالي الموجودات

أما العائد على الموجودات هو عبار ة عن صافي الدخل مقسوما على إجمالي الأصول وصافي الدخل يمثل كل وحده نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة

العائد على الموجودات= صافي الدخل/ إجمالي الأصول

الفرع الثاني: العائد على حقوق الملكية (صافي الربح) "ROE":

تبين لنا هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر من أموال المالكين من الربح في البنك وأموال المالكين هي عبارة عن رأس المال الاحتياطي والأرباح المحتجزة والمخصصات[2].

نسبة العائد على حق الملكية = صافي الربح/ إجمالي حق الملكية

الفرع الثالث: نسبة هامش الربح الصافي

تبين لنا هذه النسبة ما يحققه دينار واحد من الإيرادات من الربح الصافي،إذ يتكون بسطها من صافي الربح بعد الضريبة، والمقام عبارة عن إجمالي ا الإيرادات التي يحققها البنك والتي تتكون من الفوائد والعملات المصرفية من التسهيلات الائتماني ة الممنوح ة إيرادات أوراق ماليه عملات الاعتمادات المستندية إصدار خطابات الضمان وإيرادات خدمات مصرفيه أخرى[3]

وتحسب كما يلي:

---

[1] مقيمح صبري، **محددات الربحية في للبنوك التجارية "دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR الجزائري**، مجلة الحقيقة، جامعة سكيكدة، العدد 31، ص 384

[2] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 110

[3] دريد كامل آل شبيب، **مرجع سابق**، ص 111

نسبة العائد على إجمالي الإيرادات= صافي الربح/ إجمالي ا لإيرادات

الفرع الرابع: معدل العائد على الودائع

يقيس لنا هذا المعدل مدى قدره البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها باعتبارها من الأموال الإستراتيجية المتاحة للتوظيف وهي من أكبر مصادر التوظيف في البنك ويتم قياسه كما يلي[1]:

معدل العائد على الودائع= صافي الربح/ إجمالي الودائع

الفرع الخامس: معدل منفعة الموجودات

يتماثل معدل منفعة الموجودات مع معدل دوران الموجودات في منشآت الأعمال الأخرى، حيث يقيس هذا المعدل أداء المصرف من ناحية الربحية، حيث لا تكفي نسبة هامش الربح منفردة في تقييم ربحية المصرف[2].

ويحسب هذا المعدل كما يلي:

معدل منفعة الموجودات = إيرادات المصرف / الموجودات

[1] دريد كامل آل شبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 111
[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 24

المطلب الثالث: محددات ربحية البنوك التجارية

تعتمد قدرة البنوك للوصول إلى تحقيق أقصى ربح على محددات خارجية وداخلية، حيث أن تحديد هذه المحددات يشكل مسألة مهمة والتي تمكن البنوك من تحديد الإستراتيجيات والسياسات التي من شأنها تحسين أدائها بوضوح.

الفرع الأول: المحددات الداخلية لربحية البنوك التجارية

تتمثل المحددات الداخلية لربحية البنوك التجارية في العوامل والخصائص المحددة للبنوك، وترتبط بشكل رئيسي بالإدارة، وتعتبر كمحددات تنظيمية أو إدارية للربحية وتتمثل فيما يلي:

1) حجم البنك:

إن حجم البنك يجعل من الممكن تقييم وجود وفرات نتعدمها في القطاع البنكي، وتشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم البنك وربحيته إلى حد ما، وبعد هذا الحد يصبح تأثير حجم البنك سلبيا[1].

2) إدارة البنك:

تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى قدرة إدارة هذه البنوك على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، ومن خلال خبرة إدارة البنك وقدرته على التخطيط والتنظيم، التوجيه والرقابة[2].

3) السيولة:

يقصد بسيولة البنك قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، وتستخدم هذه النقود في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات

[1] Chayoua Ali, **Les Déterminants de la rentabilité des Banques, Analyses Empirique dans le contexte marocain,** Revue Française d'économie et de gestion, Volume 3,Numero 3, p 364

[2] حسن حزوري، **العوامل المؤثرة في ربحية المصارف "دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سوريا**،مجلة جامعة الفرات، ص 80

لخدمة المجتمع، وبالتالي السيولة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة [1].

4) المديونية:

تؤثر عمليات الائتمان الممنوحة من قبل المصارف بشكل كبير على ربحية تلك البنوك، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من المصادر الأساسية للبنوك التجارية في تحقيق الأرباح، وتحاول البنوك دائما وضع الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، وعمليات الائتمان تؤثر بشكل سلبي على ربحية البنوك عندما يفقد المقترض قدرته على السداد [2] .

5) نسبة الأرباح المحتجزة:

هي عبارة عن حجم الأموال التي تحتفظ فيها البنك لمواجهة أغراض النمو والتوسع والتي يفصح عنها في القوائم المالية للبنك التجاري، يتم تصنيف هذا الربح في الميزانية العمومية كالتزامات، لكن في الواقع هي تمثل الدين الحقيقي للمساهمين، إذ نجد أن هناك ارتباط بين الأرباح المحتجزة ونسبة سعر السهم للربحية، حيث أن زيادة الأرباح المحتجزة مصاحبة لزيادة ربحية البنك [3].

الفرع الثاني: المحددات الخارجية لربحية البنوك التجارية

وهي عوامل لا تتعلق بإدارة البنك ولكنها تعكس البيئة الاقتصادية والقانونية التي تؤثر على أداء المؤسسات المالية ومن أهم هذه المحددات نجد [4]:

---

[1] حسين حزوري، **مرجع سابق**، ص 81

[2] Ghafor ,Safeen and Abdullah,Hariem and Haji Rasul,Van, **Bank Profitability Measurements and Determinants,** Kurdistan Technical Institute, University of Sulaimani, Munich Personal REFEC, Archive MPRA, P614

[3] Ghafor, Safeen and Abdullah, Hariem and Haji Rasul, VAN, **IBID,** P614

[4] هالة عيدان حسون، **تحليل وقياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية "دراسة تطبيقية على مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط"**، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 3، العدد 01، ص 304

1) معدل نمو السوق:

وهو يعبر عن نمو الناتج الإجمالي والذي يؤثر على نشاط البنك من خلال زيادة ودائع الزبائن والقروض الممنوحة وهوامش الفوائد، وهذا يدل على أن التأثير إيجابي على ربحية البنك، وكلما انخفض النشاط الاقتصادي كان له تأثير سلبي على هامش الربح.

2) سعر الفائدة:

وهذا يعني أنه كلما زاد معد الفائدة على القروض زادت ربحية البنك وخصوصا عندما تكون معدلات الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش معدل الفائدة، وفي نفس الوقت زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض أرباح المصارف على المدى الطويل، وهذا لتراجع الشركات والأفراد عن الاقتراض من هذا البنك.

3) معدل التضخم:

يقصد بالتضخم بشكل عام هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، أو الانخفاض في قيمة المال على مدة معينة من الزمن، والتضخم عامل آخر للاقتصاد الكلي، ويرتبط بشكل إيجابي بأداء البنك، فمعدلات التضخم المرتفعة المتوقعة تؤدي إلى زيادة معدلات الفائدة على القروض وبالتالي الزيادة في الربحية.

4) سعر الصرف:

إن سعر عملة لاقتصاد ما بمثابة المرآة العاكسة لمستويات الأسعار المحلية لذلك الاقتصاد بالنسبة للمستثمرين والمتعاملين الأجانب، إذ أن سعر الصرف من أهم محددات الاستثمار، وانخفاض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض أسعار الموجودات المحلية والعوائد في نظر المستثمرين الأجانب.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل معرفة معايير منح الائتمان والمتمثلة في نموذج 5C's ونموذج 5P's ونموذجPRISM، والعوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية والمتمثلة في عوامل خاصة بالعميل بالدرجة الأولى، تليها العوامل الخاصة بالبنك، ثم عوامل خاصة بالائتمان.

كما تطرقنا كذلك إلى إجراءات المنح والتي تمر بعدة مراحل وكيفية اتخاذ القرار الائتماني الأمثل والذي يعتمد على عدة عوامل، وتعرضنا كذلك في هذا الفصل إلى تحليل وقياس الأثر الناتج من العوامل الداخلية والخارجية التي تتحكم في ربحية البنوك التجارية.

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي

دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA

وكالة القل 487

تمهيد:

منذ تاريخ إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 أصبحت البنوك الجزائرية تلعب دورها الحقيقي ألا وهو الوساطة النقدية، وتعمل أساسا على تحقيق العائد والربحية بدل من تقديم القروض بطريقة عشوائية كما كانت تفعل من قبل، فتطورت واستعملت الطرق العلمية في معرفتها للشروط اللازمة لمنح القروض وكيفية تقيم المخاطر والاحتياط منها، فالوظيفة الأساسية للبنوك هي الوظيفة الائتمانية للبنوك لذا سنسلط الضوء على آليات وإجراءات منح القروض.

وقصد تعميق الدراسة وقع الاختيار على البنك الوطني الجزائري، وقد قسمنا هذا الفصل الى مبحثين:

- المبحث الأول: الإطار العام للبنك الوطني الجزائري
- المبحث الثاني: دراسة ميدانية بوكالة القل 487 " سكيكدة "

المبحث الأول: الإطار العام للبنك الوطني الجزائري

رغم تنوع وتعدد المؤسسات المالية والبنوك المكونة للنظام المصرفيفي الجزائر والانفتاح التي تشهده، لزالت تطغى عليها الصبغة العمومية، ويعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم وأكبر البنوك على المستوى الوطني اقتصاديا واجتماعيا، وهذا نظرا للمكانة الخاصة التي يوليها هذا البنك.

المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي

سنتطرق في المطلب إلى تعريف البنك الوطني الجزائري، نشأته وكذا هيكله التنظيمي

الفرع الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري

يعرف البنك الوطني الجزائري على أنه " يعتبر من أحد البنوك التجارية العاملة بالجزائر، فمنذ إنشائه سنة 1966، رافق البنك الوطني الجزائري زبائنه، سواء كانوا أفراد، مهنيين ومؤسسات، وهذه مهمته الأساسية. ما يجعله اليوم، أحد أكثر البنوك الفاعلة في الساحة المصرفية، مع أكثر من 2.5 مليون زبون، هذا ورغم تنوع وتعدد المؤسسات المالية والبنوك المكونة للنظام المصرفي في الجزائر والانفتاح التي تشهده لزالت تطغى عليها الصبغة العمومية، ويعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني اقتصاديا واجتماعيا".

يَبْرُزُ البنك الوطني الجزائري كبنكٍ جواري بامتياز بـ 227 وكالة، تشرف عليها 21 مديرية جهوية للاستغلال، منتشرة عبر كافة التراب الوطني.

ومن بين أحد شعاراته " بنك العلاقات الاجتماعية والمواطنة: إنّ اختيار البنك الوطني الجزائري يعني الالتحاق بمؤسسة مالية قوّية بثقافتها، تاريخها، وبحكم مهمتها، فإنّ البنك الوطني الجزائري ليس مجرد مؤسسة مالية وفقط، بل مؤسسة مواطنة تجعل من الجودة، التقدّم، الأخلاق المهنية والإقرار قيمًا خالدة، والشفافية والثقة من السمات المميزة للعلاقة الرئيسية بين البنك الوطني الجزائري وزبائنه ."

الفرع الثاني: نشأته

أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 187/66 بتاريخ 13 جوان 1966، بعد تأميم بعض البنوك الأجنبية التي كانت قائمة في ذلك الوقت، وكان مسؤولاً عن تمويل القطاع العام والاقتصادي والصناعي والتجاري وكذلك القطاعات الاستراتيجية، ولا سيما الزراعة. واهتمام خاص بالقطاع الخاص من خلال دعم الشركات الخاصة الوطنية.

الشكل رقم 07 : الرمز التعريفي للبنك الوطني الجزائري



الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا من خلل تحديد مسؤولية وأهداف ودور كل هيئة،وتتواجد بالبنك المصالح التالية:

1. مصلحة الصندوق: تنقسم هذه إلى مصالح فرعية تؤدي عدة خدمات منها:
   - عمليات المقاصة COMPENSATION.
   - عمليات المحفظة PORTEFEUILLE.
   - عمليات المحاسبة.
   - الدفع التحصيلات بأنواعها.

- قطاع الأوراق التجارية.

2. المصلحة الخارجية: وتقوم بالمهام التالية:

- عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة.
- التحصيلات بالعملة الصعبة.
- عمليات التجارة الخارجية من استيراد وتصدير.

3. مصلحة القروض: تعمل هذه المصلحة على:

- تكوين ملفات القروض.
- دراسة ملفات القروض وإعطاء الموافقة المبدئية.
- دراسة حالة المخاطر.

4. المصلحة الإدارية: تعمل هذه المصلحة على متابعة كل العمليات، فهي تعد القلب النابض لأي بنك لتسيير الموارد البشرية كالغيابات، التوظيف .... إلخ

و تقوم كذلك بـ :

- التصريحات الجبائية.
- كل ما يتعلق بأمن البنك.
- دراسة ميزانية البنك وإعطاء الصور المستقبلية لها.

5. مصلحة النزاعات: أول مصلحة يتجه لها العميل لفتح الحساب الجاري هي مصلحة النزاعات حيث تعمل هذه المصلحة على متابعة العميل ومعرفة وضعيته الحالية والماضية من أجل مواجهة وتفادي المخاطر وذلك من خلل تلقي المعلومات من:

- المراسلات التي تأتي من الخارج من الخزينة أو من الضرائب وحلات أخرى .
- تجميد الحساب بالبنك نفسه أو بنوك أخرى .
- وضعية الحساب الجاري للعميل بالبنوك الأخرى

كما أن أهمية هذه المصلحة تظهر خاصة عند منح القروض حيث أن كل عميل لم يسدد الدين يحال إلى قسم المنازعات وهذا بإتباع الخطوات التالية:

1. طلب البنك من العميل حل الموضوع وديا بالتفاهم.
2. . ترسل له رسالة وتنتظر المصلحة مدة أسبوع.

3. . إنذار ثاني إذا لم يحضر تحال القضية محضر قضائي والدي بدوره يرسل إنذار أخير بالدفع لمدة 20يوم إذا لم يمتثل يكتب عليه تقرير عدم الدفع والامتثال.
4. ترسل عارضة لرئيس المصلحة لحجز تنفيذي لأمواله المرهونة بعد إمضاء رئيس المحكمة تقدم لمحضر قضائي حتى يتم تنفيذ الحجز ثم بيع الضمانات.

المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري

يمارس البنك الوطني الجزائري العديد من المهام والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

الفرع الأول: المهام

1. النشاط التجاري: يتمثل النشاط التجاري في الموارد المالية، التوطين البنكي، وقروض الزبائن
2. نشاط الخزينة وسوق رؤوس الأموال: وتتمثل هذه الأخيرة في نشاط الخزينة ورؤوس الأموال وفي نشاط سوق رؤوس الأموال،
3. النشاط النقدي: والذي يتمثل في:

- تسويق خدمة البنك BNA.NETعن بعد ابتداء من أفريل 2017.
- توسيع شبكة الفضاءات الآلية للبنك من خلال وضع قيد الخدمة ثلاث شبابيك أوتوماتيكية جديدة.
- التكثيف من شبكة المتعاملين المنخرطين في خدمة الدفع الإلكتروني
- الحفاظ على ديناميكية التعميم لبطاقةCIB للعملاء من "الأفراد"
- علاوة على ذلك، قام البنك بتسريع وتيرة جهوده لتطوير متوجات جديدةّ بما يستجيب لتطلعات زبائنه، بما في ذلك خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال التي تسمح بالاطلاع على رصيد الحساب البنكي، بهدف تمكين مختلف المنخرطين في هذه الخدمة من تحويل الأموال ما بين وكالات البنك باستعمال هواتفهم المحمولة
- تسريع وتيرة مشروع إطلاق البطاقة البنكية الدولية، الخدمة التي تسمح بإصدار وقبول بطاقات الفيزا الدولية على الشبابيك الأوتوماتيكية للبنك.
- بلورة خريطة الطريق الخاصة بإصدار خدمة "الرسائل القصيرة" الخاصة بالعمليات بواسطة البطاقات النقدية والتي من المتوقع إطلاقها في غضون عام 2018,

- الانتهاء من مشروع اعتماد دفتر التوفير الإلكتروني.

4. النشاط الدولي: ويتمثل في المعاملات بالعملات الأجنبية والتحويلات المالية المصدرة نحو الخارج من طرف زبائن البنك والتدفقات المالية الآتية من الخارج لفائدة الزبائن.
5. شبكة الاستغلال: والمتمثلة في فتح وكالات جديدة وتهيئة، تحويل وتحديث وكالات قيد الخدمة وكذلك القروض المستندية الموجهة للاستيراد، التسليم المستندي، التحويلات الحرة، الضمانات الدولية.
6. نظام الإعلام الآلي ونظام الدفع: لقد قام نظام البنك بتطوير نظام معلوماته الحالي، بهدف تعزيز إدارته وجودة خدماته المقدمة لزبائنه وهذا عن طريق:

- مواصلة عملية الانتقال من قاعدة البيانات المركزية منALPHA نحو الأرضيةESCALA
- وضع قيد الخدمة برنامج محاكاة طلبات مختلف صيغ القروض العقارية (11صيغة) المسوقة على مستوى شبكة البنك.
- تطوير البرنامج الخاص بحساب TEG.
- تطوير البرنامج الخاص بمعالجة السفتجات التجارية والتوقيعات على النظام المعلوماتي.

7. المراقبة الداخلية: بهدف ضمان المطابقة الدائمة مع القوانين والتشريعات المعمول بها، وكذا تكييفها مع مختلف القواعد الجديدة الضابطة لألمن المالي، رصد ومراقبة المخاطر، واصل البنك تعزيز إجراءاته المندرجة ضمن نشاط المراقبة الداخلية.
8. التنظيم، الطرق والإجراءات: تمحورت انجازات البنك في مجال التنظيم بمتابعة مسار تكييف صلاحيات ومهام مختلف هياكل البنك بما يتلاءم مع تطور أنشطتها ومطابقتها مع تطور المنظومة المصرفية بشكل عام،ولقد تم تنظيم المديريات التالية:

- مديرية تطوير ودراسة المشاريع المعلوماتية
- مديرية الإنتاج والخدمات المعلوماتية.
- مديرية الموارد البشرية.
- لجنة الخزينة والأسواق المالية للبنك.

9. الموارد البشرية: واصل البنك تنفيذ إستراتيجيته الجديدة لتحقيق التحسن النوعي في كفاءات موارده البشرية من أجل التكيف الأفضل مع المتطلبات الجديدة للبنوك من جهة، ومن جهة أخرى من

أجل ضمان أفضل مواكبة للاحتياجات الناجمة التي ينفذها البنك حيث يستند هذا النهج إلى سياسة توظيف مدروسة مدعمة ببرامج تدريبية هادفة ومضبوطة بعناية، تم بلورتها وتجسيدها بالشراكة مع كبرى المؤسسات التكوينية في القطاع البنكي.

10. التسويق والاتصال: وهذا قصد دعم شبكة الاستغلال للبنك في الترويج للمنتجات والخدمات واستمرارا لجملة الإجراءات المتخذة وهذا في ميدان التسويق، الاتصال، وميدان التأمين البنكي.

11. المسؤولية المجتمعية: البنك الوطني الجزائري واصل جهوده لترسيخ وتحسين صورته المجتمعية من خلال المساهمة بشكل منتظم وديناميكي، جنبا إلى جنب مع مختلف المنظمات والمؤسسات المعنية، بغية تعزيز وتطوير الأنشطة المجتمعية بما فيها تلك المتعلقة بتطوير العامل البشري، التكوين، العمل في مجال البحث العلمي، والصحة ..... الخ

الفرع الثاني: الأهداف

من بين أهداف البنك الوطني الجزائري نذكر ما يلي:

- ساعد البنك الوطني الجزائري زبائنه المستوردين / المصدرين في إجراء عمليات التجارة الخارجية الخاصة بهم.
- يهدف البنك الوطني الجزائري إلى تغطية العديد من المخاطر وهذا عن طريق الخدمات والمنتجات المتنوعة منها منتجات التأمين البنكي.
- يهدف البنك الوطني الجزائري إلى توفير خدمات ذات جودة عالية لزبائنه وهذا من أجل التنمية الاقتصادية للبلاد.
- كما يهدف كذلك إلى توسيع نطاق وسائل الدفع الرقمية.
- يهدف البنك إلى تحقيق الشفافية والثقة بينه وبين زبائنه.
- التوسع وفتح المزيد من الوكالات في أنحاء الوطن.

المبحث الثاني: دراسة ميدانية بوكالة القل 487 BNA COLLO

بعدما تطرقنا إلى تعريف ومهام ووظائف البنك الوطني الجزائري بصفة عامة ، سوف نتناول في هذا المبحث دراسة لأحدى وكالات البنك الوطني الجزائري المنتشرة عبر أنحاء الوطن ، الى وهي وكالة القل 487 بولاية سكيكدة.

المطلب الأول: تقديم وكالة القل 487

سنتطرق في هذا المطلب إلى إعطاء بطاقة تعريفية لوكالة القل 487 و كذلك هيكلها التنظيمي

الفرع الأول: تعريف الوكالة 487 بالقل

البنك الوطني الجزائري بالقل هي وكالة لا تختلف عن الوكالات الأخرى المفتوحة عبر الوطن، حيث تقوم بمهامها على أتم وجه وما أوكل لها من مهام، كاستقبال أموال الودائع وتقديم القروض وغيرها من الأعمال المصرفية الأخرى.

تأسست في سبتمبر 1986، يبلغ إجمالي الموظفين بها 18موظف منهم 10إطارات و8 أعوان حراسة من أجل تحقيق الأمن والتنظيم الجيد لها.

تتكون الوكالة من طابقين:

الطابق العلوي: نجد فيه مكتب المدير زائد قاعة اجتماعات.

الطابق الأرضي: ونجد فيه كل المصالح الأخرى للوكالة وهو يشكل الهيكل التنظيمي للوكالة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة

من خلال الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري وكالة القل 478 جمعنا جميع المعلومات الخاصة بمصالح الوكالة لتشكيل الهيكل التنظيمي لها والذي يتكون من المصالح التالية :

أولا . المدير: يعتبر المدير أعلى جهاز في الوكالة اذ يشرف على كل المصالح، ومن أهم مهامه:

- وضع السياسات الخاصة بالعمل داخل الوكالة وإعداد الميزانية السنوية.
- ممارسة الرقابة على الموظفين والسهر على تطبيق القوانين.

- يعتبر المدير الممثل الدائم مع السلطات والمتعاملين الاقتصاديين.
- تمثيل البنك على المستوى الخارجي.
- مختلف المهام اليومية: إمضاء الوثائق المهمة، استقبال شكاوى الزبائن ..... إلخ

ثانيا: الأمانة (السكرتيرة): وتعمل على:

- تنظيم وتسيير البريد الوارد والصادر وذلك بفتح سجلات خاصة بالوارد والصادر
- التكفل بالمكالمات الهاتفية الموجهة للبنك.
- إدخال الوثائق للمدير للمضاء عليها.
- توجيه البريد الوارد للمصالح الأخرى بعد الاطلاع عليها من قبل المدير.
- استقبال الزبائن القادمين لزيارة المدير.

ثالث: المدير المساعد:(نائب المدير) وهو يخلف المدير في حالة الغياب أو في حالة المهام خارج البنك، ويقوم بالعمال التالية:

- يقوم بجميع الأعمال الإدارية بالموازاة مع المدير وهو عضو استشاري في فحص القروض المقدمة.
- التنظيم والاستعمال الجيد للموارد البشري والمعدات المادية للوكالة.
- تنشيط مهام التجارة للوكالة عن طريق تطوير عملاء جدد للوكالة.
- السهر على مصلحة الأمن.
- تقديم تقرير على جميع أعمال الوكالة.

رابعا: مصلحة التجارة الخارجية: وهي وسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب تشرف على عمليات التصدير والاستيراد وكذلك التحويلات إلى الخارج، وفتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وتكون على اتصال دائم بالخارج .

خامسا: مصلحة الصندوق: يشرف عليها رئيس الصندوق ويقسم إلى قسمين:

1. صندوق العملة المحلية : تتكفل هذه المصلحة بمختلف عمليات الإيداع المختلفة (إيداع تحت الطلب أو لأجل) وكذلك مراقبة عمليات السحب وتحصيل الشيكات.

2. صندوق عملة أجنبية : يقوم بعمليات الصرف وفتح الحسابات بالعملة الصعبة.

سادسا:مصلحة المنازعات: تقوم هذه المصلحة . مساعدة البنك من الناحية القانونية . متابعة وتحصيل القروض الغير مسددة في أجالها. . حفظ الملفات القانونية الخاصة بالعملاء وتسييرها. إبداء الرأي والمشاركة في العمال التي تقوم بها الوكالة قانونيا.

سابعا:مصلحة القرض والتعهدات: تتكون من إطارات لهم تكوين متخصص يشرفون على:

- دراسة وتحليل جميع طلبات القروض المقدمة من قبل الزبائن وفق منهاج متخصص.
- دراسة وتحليل جميع النشطة كتحليل الميزانيات وجدول النتائج قصد دراستها.
- استعمال التحليل المالي العادي والمعمق وإظهار جميع الأخطار التي تحيط بالشركة.
- منح ومتابعة القروض من خلل تحرير اتفاقية القروض وأجال الدفع بالإضافة إلى الفوائد على هذه القروض.
- وضع الضمانات اللازمة لتغطية القروض.

ثامنا: مصلحة المقاصة الالكترونية:كانت مقتصرة على البنك المركزي وأصبحت الآن مقاصة الالكترونية تعتمد على جهاز السكانير في عملياتها وإرسالها عبر جهاز الحاسوب.

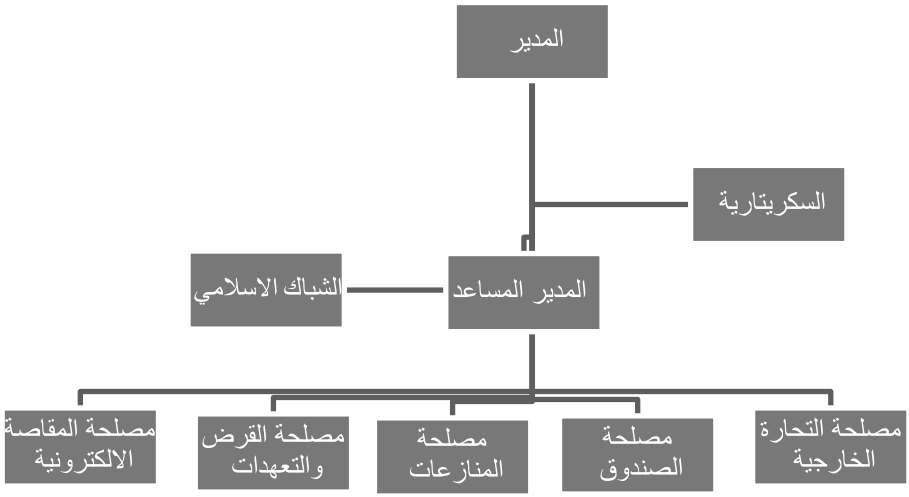
وتختص بتسوية المعاملات مع البنوك الأخرى عن طريق غرفة المقاصة المتواجدة على مستوى الوكالة.

متابعة حركة تسديد الشيكات والكمبيالات، وتسوية حسابات الزبائن.

تاسعا:الشباك الإسلامي: وهو حديث النشأة تم إطلاقه هذا العام2024الهدف منه هو ضمان العمل بالمال الحلال وخلق الثقة لدى الزبائن لادخار أموالهم لدى البنوك من أجل تمويل المشاريع المختلفة، وهي لا تتقاضى فوائد لقاء خدماتها بل تكسب نسبة معينة من الأرباح التي تدرها عمليات البيع والشراء والإجارة.

ويمكن توضيح مختلف المصالح السابقة في الهيكل التنظيمي التالي:

شكل رقم (08): الهيكل التنظيمي لوكالة القل 487



المصدر: وثيقة مقدمة من طرف الوكالة487 BNA COLLO

المطلب الثاني: عملية منح الائتمان في البنك الوطني الجزائري وكالة 487 بالقل

هنا سنبين أهم الخطوات التي تتبعها الوكالة من دراسة وتحليل للملف المقدم من طرف العميل من أجل اتخاذ القرار المناسب (هنا نوع القرض استثماري).

الفرع الأول: خطوات تقديم طلب قرض استثماري

هناك عدة خطوات تتبعها الوكالة من أجل دراسة وتحليل الملف المقدم من طرف العميل من أجل اتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه، نذكر منها:

الفرع الأول: المقابلة وطلب القرض:

إن أول خطوة تقوم بها الوكالة هي الاتصال بين العميل والبنك، والتي يتحصل من خلالها العميل على أهم وأدق المعلومات والتفاصيل التي تتعلق بنوع قرضه، وعليه فان البنك الوطني الجزائري يحرص على تقديم وإيصال المعلومات بصورة واضحة للعميل.

ويجب توفر حساب بنكي للعميل وإلا فعليه فتح حساب باسمه قبل التقدم بعملية طلب القرض.

الفرع الثاني: تكوين ملف طلب القرض.

على العميل أن يقدم ملف مكون من نسختين:

1. نسخة أصلية.
2. نسخة طبق الأصل.

وتحتوي كل نسخة على:

- طلب خطي يوضح من خلله الزبون احتياجاته للقرض
- نسخة لشهادة من السجل التجاري المصادق عليها في السجل التجاري أو بطاقة حرفيين بالنسبة للنشاطات الحرفية.
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية.
- صورة طبق الأصل لشهادات المتحصل عليها في الاختصاص.
- شهادة الميلاد رقم 12.
- فاتورة شكلية للعتاد المراد استخدامه في النشاط.
- فاتورة تأمين العتاد
- بطاقة إقامة.

عدم الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات للجراء وغير الأجراء.

الفرع الثالث: الدراسة التقنية للمشروع

1. تقديم المستثمر:

الاسم : ..... اللقب : .....

تاريخ الميلاد : .....

العنوان : .....

المستوى الدراسي : .....

الوضعية العائلية : .....

مستوى التأهيل:.....

2. تقديم المشروع :

- عنوان المشروع : مؤسسة مصغرة لصناعة الأجور
- قطاع النشاط: قطاع الشغال العمومية والبناء
- الشكل القانوني للمؤسسة: مؤسسة فردية
- منطقة النشاط: منطقة صناعية
- مقر النشاط : تلزة القل

3. المساعدات المالية المتوقع الحصول عليها:

- القرض البنكي المدعم
- مساهمة ANSEJ
- مساعدات جبائية وضريبية عدد مناصب الشغل المتوقع توفيرها من 5إلى 10عمال

4. أثر المشروع: وهذا من النواحي التالية

- الناحية الاقتصادية : مثل هده المشاريع تعود بالفائدة على المنطقة وتساهم بتغطية احتياجات المنطقة من المنتوج الأساسي في عملية البناء.

وهناك عوامل تساعد على نجاح المشروع في السوق . زيادة الكثافة السكانية

. التوسع العمراني . زيادة المشاريع الموجهة للسكن

وعلى المستثمر القيام بإعلانات عبر مختلف وسائل الاتصال المختلفة من أجل التعريف بالمستثمر ومكان العمل.

- من ناحية المحيط: مثل هذه المشاريع ليس لها أثر سلبي على المحيط

و الجداول أدناه تبين لنا مختلف العمليات المتمثلة في هيكلة الاستثمار وهيكلة التمويل وعمليات أخرى

جدول رقم(04): هيكلة الاستثمار

البيان	المبالغ
مصاريف إعدادية	27000.00
معدات الإنتاج	7880.000.00
معدات وأدوات	6390.36.00
معدات ملحقة	–
معدات نقل	–
معدات الإعلام الآلي	–
رأس المال العامل	150.000.00
تأمينات	129.724.54
المجموع	8825.760.54

المصدر: وثيقة مقدمة من BNA بالقل

جدول رقم (05): هيكلة التمويل (مصادر الأموال)

البيان	النسبة	المبلغ
المساهمة الشخصية	2%	176.515.21
ANSEJمساهمة	%28	2471.212.95
قرض بنكي	%70	6178.0032.38
المجموع	%100	8825.760.54

المصدر: وثيقة مقدمة من **BNA collo** بالقل

الجدول رقم (06) : جدول استهلاك القرض

مبلغ القرض	مدة القرض	معدل الفائدة البنكية	نسبة الدعم	مدة القرض
6178032,3	08 ANS	%5,25	%60	03 ANNEES

الفائدة للتسديد	الفائدة البنكية المدعمة	الفائدة البنكية	المبلغ المتبقي للتسديد	المبلغ الأصلي	البيان
–	–	–	6178032.38	6178032.38	N
129738,68	194608,02	324346,70	6178032.38	1556226.05	N+ 1
129738,68	194608,02	324346,70	6178032.38	1556226.05	N+2
103790,94	155686,42	259477,36	4942425.90	1235606.48	N+3
77843,21	116764,81	194608,02	3706819.95	1235606.48	N+4
51895,47	77843,21	129738,68	2471212.95	1235606.48	N+5
259477,74	38921,60	64869,34	1235606.48	1235606.48	N+6
–	–	–	–	1235606	N+7

المصدر: وثائق مقدمة من BNA بالقل

الجدول رقم(07) : تطور رقم الأعمال خلل 5 سنوات قادمة

السنوات	1	2	3	4	5
-	978000000	9975600	1207486800	1078861140	1165170031

المصدر: وثائق مقدمة من BNA بالقل

I2 سنوات 2 %

I3 سنوات 3 %

I4 سنوات 5 %

I5 سنوات 8 %

تكاليف الاستغلال: و تتمثل في:

- مواد أولية مستهلكة: المواد المستهلكة في صناعة هدا الأجور هي:

- الرمل.
- الحـــصى .
- الاسمـنت .
- المـــاء.

التكلفة المتبقية لهده المواد الولية المستعملة في إنتاج كمية تقدر بـ 200000 وحدة هي:

1252000، التكلفة تقدر بـ 2016000 دج

هناك تكاليف أخرى تدخل في عملية الاستغلال:

- مصاريف النقل .
- اليد العاملة .
- التأمينات الاجتماعية للعمال.
- الضرائب والرسوم .

- بالإضافة إلى مصارف صيانة المعدات والمراقبة التقنية ومصاريف متنوعة أخرى.

جدول رقم (08): الميزانية الافتتاحية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاستثمارات	854.603.600	**الأموال الخاصة**	176.515,21
ـ مصاريف إعدادية	27.000.00		
ـ مصاريف الإنتاج	8519.036.00	**الديون**	8649245,33
المدينون والموجودات	1629724,54	القروض البنكية	6.178.032,38
–الصندوق	00	قروض أخرى	2.471.212,95
–تأمينات	129.724,54		
–رأس المال	15.000.00		
المجموع	8.825.760,54	المجموع	8.825.760,54

المصدر: وثيقة مقدمة من BNA بالقل

الفرع الرابع:شروط وكيفية تسيير قروض الاستثمار :

- فتح حساب جاري .
- صورة طبق الأصل للسجل التجاري مصادق عليه في السجل التجاري.
- صورة طبق الأصل للرقم الجبائي.
- شهادة ميلاد رقم12 .
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.
- مستخرج من السجل الضريبي.

- بطاقة إقامة.
- اتفاقية فتح حساب جاري موقعة من طرف المعني، والمكلف بفتح الحساب ومسجلة في مصلحة الضرائب.
- تسديد المساهمة الشخصية للمستثمر في الحساب الجاري المفتوح باسمه لدى الوكالة البنكية.
- مساهمة ANSEJ المتمثلة بنسبة 29 % .
- عقد انخراط في صندوق ضمان مخاطر القروض .
- أمر بسحب الشيك المستخرج من طرف ANSEJ بقيمة 30%من الثمن الإجمالي للمعدات.
- قرار استفادة من الإعفاءات الجبائية .
- نسخة من دفتر الأعباء.

هذه الإجراءات تدخل ضمن طلبية المعدات أي نسبة 30%وعند وجود المعدات في مخزن المواد , يقوم بإصدار شهادة تثبت وجود هده المعدات ومنحها للمستثمر.

من أجل تحرير المبلغ المتبقي 70%يجب على المستثمر أن يضع الضمانات المحددة من طرف البنك.

الفرع الخامس: الضمانات البنكية لقرض الاستثمار :

إن هذه الضمانات تتمثل في:

- رهن معدات وأدوات : يتم الرهن عند موثق حيث يكون لفائدة البنك من الدرجة الأولى .
- تأمين على المعدات ضد جميع الأخطار وذلك في إحدى شركات التأمين .
- الانخراط في صندوق ضمان المخاطر للقرض .
- إمضاء 12أمر بالدفع لفائدة البنك الوطني الجزائري.
- إمضاء على اتفاقية قرض في خمس نسخ بين المستثمر والبنك وتسجيلها في الضرائب لدى مصلحة تسجيل العقود.

الفرع السادس: المتابعة الإدارية وتحقيق الضمانات

عند منح القرض يقوم البنك بإصدار جدول استهلك القرض يحدد فيه تواريخ الاستحقاق والمبلغ المستحق للدفع والفوائد وعمولات التسيير المترتبة عن هدا القرض.

عند وصول أجال الاستحقاق وفي حالة عدم التسديد يقوم البنك بالإجراءات التالية :

- إرسال استدعاء لدى المستثمر من أجل تسديد المبلغ المستحق في أجل 15يوم.
- في حالة عدم الاستجابة من طرف المستثمر للاستدعاء يقوم البنك بإرسال إنذار بالدفع في مدة لا تتجاوز 15يوم يبين فيه مبلغ القرض وتواريخ الاستحقاق.
- بعد هذا الإنذار في حالة عدم استجابة هذا المستثمر لهذا الاستدعاء يقوم البنك بإرسال إنذار بالدفع عن طريق محضر قضائي
- في حالة عدم الاستجابة لجميع هذه الإستدعاءات والإنذارات يقوم بإرسال أمر بالدفع مبين فيه أن ملفه سيحال إلى العدالة في حالة عدم التسديد في آجال 15يوم.

مثـــــــــــال:

لنفرض مثل أن المستثمر تقدم إلى البنك وشرح وضعيته بأنه غير قادر على التسديد لأن مشروعه لم يحقق المر دودية اللازمة ، هنا يقوم البنك بزيارة ميدانية للقيام بالدراسات من اجل التأكد من الوضعية الحقيقية للمستثمر.

في حالة وجود مشاكل وعراقيل لا تسمح لهذا المستثمر بتسديد التزاماته اتجاه البنك، ووجود نية صادقة من طرفه من أجل احترام التزاماته، يقوم البنك بمنحه جداول استهلاك قرض جديد مع تحديد تواريخ استحقاق متفق عليها مع المستثمر.

عند وصول الآجال المتفق عليها ولم يدفع المبلغ المستحق، هنا نتصل بمحامي البنك من أجل رفع دعوى قضائية ضد المستثمر.

الفرع السابع: تحقيق الضمانات:

عندما يحال الملف إلى العدالة وعندما تحكم لفائدة البنك ومن اجل تحقيق الضمان المتمثل في الرهن على المعدات، يقوم البنك أو احد ممثليه عن طريق محضر قضائي و بإرسال القوة العمومية إدا لزم المر

باسترجاع جميع المعدات و الأدوات و المنقولات المرهونة لفائدة البنك . حيث يقوم البنك ببيعها عن طريق المزاد العلني من اجل استرجاع مبلغ الدين.

خلاصة الفصل:

من خلل الدراسة التطبيقية التي قمنا بها تعرفنا على أهم المهام المسندة للبنك الوطني الجزائري وأيضا نشأته والهيكل التنظيمي له، وكيف يمول المشاريع من خلال تقديم الائتمان.

إن البنك الوطني الجزائري يتبع ديناميكية في ممارسته لمختلف الأنشطة خاصة فيما يخص جذب العملاء وتحسين الخدمات المقدمة إليهم ، ومنح مختلف الصيغ من القروض للأفراد والمؤسسات.

إن سياسة البنك في منحه للائتمان ليست عفوية بل تقوم على الدراسة والتحليل وتحديد الربحية والمخاطر.

وفي الأخير يمكن القول بأن البنك الوطني الجزائري بالقل وكغيره من البنوك قد شهد تطورا ملحوظا ، خاصة فيما يتعلق بمساهماته في تمويل المشاريع سواء كانت تخص أفراد أو مؤسسات التي تعود بالفائدة على المنطقة والاقتصاد الكلي الوطني .بالإضافة إلى ظهور مولود جديد للبنك الوطني الجزائري بالقل ألا وهو الشباك الإسلامي.

الخاتمة

الخاتمة

تدور إشكالية البحث حول الائتمان البنكي وأثاره على ربحية البنوك التجارية ، و المخاطر الائتمانية والسياسات والطرق الفعالة من أجل التقليل من المخاطر الائتمانية.

ولقد استهدف هدا البحث إبراز أثر الائتمان البنكي على ربحية البنوك التجارية ، ولإزاحة جوانب اللبس والغموض قمنا باستعراض دراسة نظرية حول الائتمان البنكي، حيث تعرضنا إلى : مفهوم وأنواع وأدوات الائتمان البنكي .ثم انتقلنا بعد ذلك إلى استعراض المخاطر الائتمانية والسياسات المتبعة من طرف البنوك ، ثم معايير منح الائتمان البنكي وطرق قياس الربحية .

ولقد عززنا دراستنا النظرية بدراسة تطبيقية وكان مثالنا على دلك البنك الوطني الجزائري ،وهده الدراسة سمحت لنا بالإجابة على الإشكالية الرئيسية ،واستنتجنا بان الائتمان البنكي لا يعطى بطريقة عشوائية وإنما يجب أن تتوفر عدة شروط ودلك بعد الدراسة والتحليل الدقيق .

وهكذا أحيط هدا الموضوع بجوانب عدة تسمح بأخذ نظرة عامة حول الائتمان البنكي وأهميته في وقتنا المعاصر فهو عصب النشاط الاقتصادي .

وقد تم التوصل إلى بعض النتائج التي يمكن من خلالها اختبار صحة الفرضيات التي تم طرحها في مقدمة الدراسة ، ومن تم يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع من خلال الوصول إلى النتائج ومحاولة تقديم مجموعة من التوصيات .

نتائج اختبار الفرضيات :

أ ـ الفرضية الأولى : هناك عوامل تؤثر على قرار منح ا لائتمان البنكي فيا لبنوك التجارية تم إثبات صحة هذه الفرضية، فهناك عوامل متعلقة بالعميل وعوامل متعلقة بالبنك وعوامل متعلقة بالائتمان البنكي .

بـ الفرضية الثانية :هناك عدة إجراءات وسياسات تتبعها البنوك التجارية عند منح الاتمان .تم إثبات صحة الفرضية ومن هذه الإجراءات الرقابة والمراجعة الداخلية والخارجية ،ودراسة وتحليل مجموعة من المعايير التي تسمح بمنح الائتمان البنكي والمتمثلة في " PRISM،5P's،5C's

جـ الفرضية الثالثة :ينتج عن الائتمان البنكي عدة مخاطر وللائتمان البنكي أثر على ربحية البنوك التجارية .قد تم إثبات صحة الفرضية ، فهناك مخاطر الشركة والإدارة والاقتصاد الكلي .وكذلك علاقة بين الائتمان و الربحية وقد يؤدي الائتمان إلى إفلاس البنوك .

النتائج : من خلال البحث توصلنا الى مجموعة من النتائج منها :

ـ للبنوك دورا فعالا في تقديم الائتمان ومنه تساهم في انتعاش النشاط الاقتصادي .

ـ ان البيئة التي تعمل فيه البنوك شديدة المخاطر مما يستلزم إتحاد الحيطة والحذر عند عملية منح الائتمان حرصا على ودائع المدخرين وعلى سلامة الجهاز البنكي .

ـ باعتبار أن الائتمان البنكي هو الثقة المتبادلة بين الطرف الدائن والمدين حيث يمكن لهدا الأخير الحصول على مبلغ معين من المال لتحقيق أهدافه وبشروط محددة ، كإرجاع المبلغ مع الفائدة المستحقة وفي الموعد المتفق عليه .

ـ إن قرار منح الائتمان يجب أن يحض ابالدراسة والأهمية الكبيرة لأنه عملية حساسة قد تسبب خيارة وإفلاس البنوك .

ـ إن الدراسة الدقيقة والمفصلة للملفات قبل منح الائتمان تؤدي الى تفادي أو التقليل من مخاطر الائتمان .

أفاق الدراسة :

يبقى البحث والخوض في موضوع البحث الائتمان البنكي جدير بالدراسة ومجالا مفتوحا لدراسات أخرى يجب الاهتمام به ، واستعمال أدوات أخرى لم نستعملها في بحثنا ، فهناك العديد من النقاط التي لم يستوفها بحثنا تتطلب دراستها والبحث عنها .يمكن أن تكون إشكاليات لمواضيع و لأبحاث أخرى قادمة ، ندكر على سبيل المثال لا الحصر

ـ العولمة والسياسات التي تتبعها البنوك في ظل العولمة

ـ المقارنة بين أثر القروض الشخصية وقروض الشركات على ربحية البنوك التجارية .

التوصيات :

1- على إدارة الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية زيادة الاهتمام بمخاطر الائتمان .

2- على إدارة الائتمان تقويم الائتمان بشكل دوري .

3-تقويم قدرة العميل على السداد أي متابعة البنك لزبائنه ودلك يساعد في التقليل م ن مخاطر عدم السداد .

4- إجراء العديد من الدراسات المستقبلية التي تعنى بدراسة الائتمان البنكي وعلى الدولة الجزائرية وضع سياسات خاصة بالنظام البنكي .

يمكن القول بأن البنوك التجارية الجزائرية مازالت ضعيفة الأداء تحتاج إلى مهودات كبيرة لكي تواكب التطورات العالمية خاصة في ظل العولمة .

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط 1، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2002.
2. عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، 1999.
3. سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية.
4. محمد أحمد السريتي، محمد غزلان، إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط 1، رؤية للطباعة النشر والتوزيع، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2010.
5. عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان، منظور شمولي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
6. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
7. طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

8. عيسى مهند حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.

9. أحمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك، مكتبة مديولي، مصر، 1989.

10. وفاء أحمد يحي الحجازي، المحاسبة عن القروض، كلية التجارة، مصر، 2009.

11. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية.

12. صلاح الدين حسن السيسي، إدارة الأموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، ط 1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

13. محمد كمال عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، جامعة البترا الأردنية، دار اليازوري.

14. نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان,

15. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، 2016.

16. أحمد عبد العزيز الألفي، الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، الاسكندرية، 1997.

17. محمود يونس، كمال أمين الوصال، نقود وبنوك وأسواق مالية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005.

18. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، 2011.

19. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط 2، جامعة البترا، دار وائل للنشر، 2006.

20. دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، ط 1، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، 2015.

21. زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

22. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط 2، منشأة المعارف،الاسكندرية، 2000.

23. سلمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق.

24. محمد غياث شيخة، التمويل-المبادئ-السياسات-التوجيهات الحديثة، ط 1، دار رسلان للنشر والتوزيع.

25. محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية، 2009.

26. محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، ط 1، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2013.

27. حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المراجعة، ط 1، زمزم للنشر والتوزيع، الأردن،2012.

28. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2007.

29. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

30. سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريح للنشر، الرياض، 2000.

31. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، ط 1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.

32. عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

33. أحمد شعبان محمد علي، موسوعة البنوك والائتمان، السياسة الائتمانية للبنوك(1)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.

34. عبد الحميد محمد الشواربي،إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية.

35. حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية،2009.

36. منير إبراهيم هندي، الادارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، ط 6، المكتب العربي للنشر والتوزيع، الاسكندرية،2011.

37. أحلام بوعبدلي، سياسة إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها ط1 ، دار الجنان للنشر والتوزيع.

ثانيا: المجلات والمقالات والملتقيات

1. عريوةمحاد، زغبة طلال، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 05، 2018.

2. فضيلة بوطورة، دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية 32 (02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

3. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ورقة عمل حول مبادئ إدارة مخاطر الائتمان، صندوق النقد العربي، 2012
4. عبد الحميد أحمد شاهين، القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعيار IFRS 9، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية.
5. حسن حزوري، العوامل المؤثرة في ربحية المصارف، دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سوريا، مجلة جامعة الفرات.
6. مركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد، عادل رضوان، القروض البنكية الاستثمارية، دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، 2018.
7. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، محددات الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS، دراسة عينة على البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2012-2019).
8. مقيمح صبري، محددات الربحية في البنوك التجارية، دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري، مجلة الحقيقة، جامعة سكيكدة، العدد 31.

9. هالة عيدان حسون، وحيدة جبر خلف، تحليل وقياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 03، العدد 01، 2022.

10. حاتم كريم كاظم، رزاق صادق رزاق، دور المدقق في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره في تحديد حجم عينة التدقيق، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة.

11. شريط عابد، بنية صابرينة، أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة بـ 5C's على إتخاذ القرار الائتماني، دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية، جامعة تيارت، الجزائر.

12. موساوي آسية، جودة أنظمة الاستعلام المصرفي كمدخل لإتخاذ القرار الائتماني الجيد وإدارة مخاطره، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 3، العدد 28، 2013.

13. محمد سالم عودات، مقال حول مخاطر الائتمان، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، جامعة العلوم التطبيقية، البحرين.

14. شيماء مهدي إبراهيم محمد سالم، تقيم كفاءة معايير منح الائتمان وعلاقتها بالأداء المالي بالتطبيق على البنوك، مجلة البحوث المالية والتجارية، مصر، 2019.

15. المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية IJSSP، المجلد 6، العدد 1، البحث 7، 2020.

16. أحمد ميلي سمية، دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 3، العدد 1، 2018.

ثالثا: المذكرات

1. لؤي بدارين، العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجاريةالفلسطينية، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الأعمال، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، 2019.

2. محمد الطيب موسى القذافي، محددات الربحية في المصارف التجارية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، 2012.

3. مريم زيتوني، دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثرها على حوكمة الشركات، دراسة حالة مؤسسة بوفال، البرواقية، مذكرة لنيل

شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة المدية، 2023.

4. بن جدي رابح، الرقابة الداخلية ودورها في إضفاء مصداقية على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة برج بوعريريج، 2022.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. AsliDemirguç, kunt, Harry Huizinga, Determinants commercial Bank Interest Margins and Profitability, Policy Research Working Paper 1900, The World of Bank, Development Research Group, 1998.
2. Chayoua Ali, Les Déterminants de la Rentabilité des Banques, Analyses Empirique dans le contexte Marocain, Revue Française d'économie et de gestion, Volume 03, Numéro 03.
3. Ghafor, Safeen and Abdullah, Hariem and Haji Rasul, Van, Bank Profitability Measurements and Determinants, Kurdistan Technical Institute, University of Sulaimani, Munich Personal REPEC, Archive MPRA.
4. Laurent Denis et Katarzyna Hocquerelle , Droit Bancaire, Distribution et Courtage en credit, Cinqieme Edition , Emerit Publishing, Paris, 2023 .

المواقع الالكترونية:

1. www.bna.dz

الملاحق